جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

جرائم النساء في مصر القديمة من خلال العقوبات

إعداد
د/ حماده حفظي محمد عبد الرحمن
مدرس التاريخ القديم – كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الرابع .. نوفمبر)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

جرائم النساء في مصر القديمة من خلال العقوبات

حمادة حفظي محمد عبد الرحمن
قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر
البريد الإلكتروني:hamadaabdelrahaman.47@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

تعد الجريمة من الظواهر الإنسانية القديمة في المجتمع الإنساني على اختلاف وضعه ومكانته، حيث تمثل انتهاك لقواعد السلوك الاجتماعي ومنظومة القيم السائدة، وقد اختلفت أنواعها إلى حد أنها تهدد أمن المجتمع واستقراره، ونظرًا للمكانة المتميزة التي احتلتها المرأة في مصر القديمة باعتبارها قلب العائلة، فقد شددت العقوبات التي وقُعت عليها بارتكابها العديد من الجرائم المختلفة، وتمثلت في عدة مظاهر فكانت منها: الجرائم الجنائية التي وصلت إلى حد الخيانة الزوجية، والتآمر على الحُكم وقتل الملك وتولى أحد أبنائها الحكم، واستخدام السحر والذي كان ممنوعًا، ومنها: جرائم الجُنح، مثل: السرقة وغيرهًا من الجرائم المختلفة، ولم تقتصر الجريمة على فئة معينة من النساء، دون النظر عن مستواهن المادي أو الاجتماعي، فجريمة المرأة لم تستثن منها الملكات أو الأميرات أو الخادمات أو غيرهن من النساء، وكثيرًا ما تدعو النصوص إلى حسن الأخلاق، وإلي منع خرق القوانين واللوائح، كما قوبلت تلك الجرائم بالعقوبات الرادعة، والتي تهدف بالطبع إلي الحد من حالة الانحلال والتراخي في المجتمع، وهو ما يدل على أصالة المجتمع المصري القديم وعراقة حضارته.

الكلمات المفتاحية: النساء – الجريمة – الزنا – السرقة – المراسيم – العقوبات.

Crimes of women in Ancient Egypt through Punishments

Hamada Hafze Mohamed Abd El Rahman
Ancient History Teacher, History Department, Faculty of Arabic Language Assiut, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.
E-mail: hamadaabdelrahaman.47@azhar.edu.eg

Abstract:
Crime is one of the ancient human phenomena in human society, regardless of its status and position, as it represents a violation of the rules of social behavior and the prevailing system of values. Its types have varied to the extent that it threatens the security and stability of society. Given the distinguished position that women occupied in ancient Egypt as the heart of the family, it was emphasized The punishments that were imposed on her for committing many different crimes, and they were represented in several manifestations, including: criminal crimes that reached the point of marital adultery, conspiracy to rule, kill the king, have one of her sons assume power, and use magic, which was prohibited, including: misdemeanor crimes, such as: theft. And other various crimes, and the crime was not limited to a specific group of women, regardless of their financial or social level. Women's crimes did not exclude queens, princesses, maids, or other women. The texts often call for good morals and preventing violation of laws and regulations. These crimes were also met with deterrent punishments, which of course aim to reduce the state of decadence and laxity in society, which indicates the authenticity of ancient Egyptian society and the antiquity of its civilization.

Keywords : Women - Crime – Adultery - Stealing - Ordinances - Penalties.

المقدمة

شغلت المرأة في مصر القديمة المكانة الأولى في الأسرة والمجتمع، كما تشير إلى ذلك الدلائل الأثرية، ومنها ما جاء في النصوص لاسيما ذات العلاقة المرتبطة بالمعتقدات الدينية والخاصة بالأم، والتي كانت مصدر من المصادر الرئيسية عن المرأة في حقوقها وواجباتها ومخالفاتها وجرائمها، وتشير النصوص بدورها إلى الجرائم التي ترتكبها النساء، إلى جانب ما ورد في بعض النصوص القضائية والإدارية، واعتبرت الكثير من المخالفات بمثابة جريمة، ويرجع ذلك ربما لمكانة المرأة باعتبارها القلب النابض للأسرة، وركيزة المجتمع البشري كونها الأم ومصدر استمرار الحياة، أو بسبب انفتاح المجتمع المصري على المجتمعات الأخرى في أوقات السلم والحرب، فقد أصدرت أحكامًا بحق النساء الخارجات عن القانون والمخالفات للأعراف وتقاليد المجتمع المصري القديم، ورغم أن هذه الأحكام كانت قاسية في بعض جوانبها، إلا أنها تعد مؤشر حضاري يدل على مدى تغلغل روح النظام والقانون والتماسك الأسري في المجتمع المصري القديم(١).

وقد بنى المصريون سلطة حكومتهم على أساس مجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب أن يسيروا عليها، وحددت هذه المجموعة وظيفة كل فرد وعلاقته بالآخرين، وحاولت إنشاء نظام عملي لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى حسن النظام والأمن، وكان الملك يصدر عدة مراسيم لحفظ النظام، وقمع المجرمين والمخالفين، وتضمن القانون مبدأ المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء، ويمكن تصنيف الجرائم في مصر القديمة إلي جزئيين: الأولي: وهى جرائم جنائية، أي جنايات، وكانت العقوبات التي تشملها قاسية وجسدية مثل

(1) Robins , G ., **Woman in Ancient Egypt**, Cambridge, MA: Harvard University, 1993, p.67.

الإعدام والتشويه الجسدي، والثانية: وهى الجُنح [١]، وكانت عقوباتها بسيطة، وتخضع لتقريرها حسب إدانة القضاة وتقديراتهم، أو حسب ظروف الجريمة وملابساتها، وكان التجريم والعقاب يتم بيد الدولة، فهي التي تحدد تلك الجرائم، وتوضح العقوبات المقررة لها، وتتولى السلطة العامة توقيع العقوبة [٢]، وقد وقع الاختيار على هذا البحث نظرًا لأهمية هذا الموضوع كحقل يستدعى تسليط الضوء عليه، فجرائم المرأة تؤثر على الأسرة من جهة وعلى المجتمع من جهة أخرى لخطورتها، حيث تعتبر من أخطر الظواهر الاجتماعية كون المرأة عضوًا فاعلًا في المجتمع وأي انحراف في سلوكها يمكن أن يترك آثره على المجتمع، وعدم الاهتمام بتلك الظاهرة يؤدي إلى انتشارها بصورة كبيرة في المجتمع، والمجتمع الذي تتمكن الجريمة من نساءه يسير نحو الهاوية وتسقط قيمه ومثله العليا، فالجريمة فعل مشين بغض النظر عن مقترفها ومهما كانت درجته الاجتماعية أو ثقافته.

وقد اتبع الباحث المنهج التاريخي الذي اعتمد فيه على الأسلوب الاستقرائي الاستنباطي من ثنايا القضايا والنصوص التي مثلت الأداة الرئيسية في الاستدلال على الأحداث التاريخية للوصول إلى الجرائم المتنوعة التي ارتكبتها النساء، والعقوبات التي وقعت عليهن، وذلك علي النحو الآتي:

أولًا: جرائم اجتماعية.

---

(١) سمير أديب، "لمحات من الجريمة والعقاب في مصر القديمة"، **مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، العلوم الاجتماعية الإنسانية**، المجلد١، العدد٢،القاهرة،(٢٠٢١)، صـ ٦٧.

(٢) زيدان خلف هادي الموزاني، "دراسة في بعض الجرائم والعقوبات في بلاد الرافدين ومصر القديمة"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد ١٩، العراق،(٢٠١٥)، صـ ٢٦٨.

ثانيًا: جرائم سياسية.

ثالثًا: جرائم دينية.

رابعًا: جرائم متنوعة.

أولًا: الجرائم الاجتماعية

١- الخيانة الزوجية:

يعد الزواج هو الرابط المثالي بين الرجل والمرأة في المجتمع المصري القديم، وأن خيانة تلك الرابطة تمثل تهديدًا كبيرًا لها وللمجتمع بأكمله(١)، فمنذ أن وقع الإنسان في شرك أول جريمة على هذه الأرض، كانت الغريزة المتحركة هي الدافع الأول لهذه الجريمة، ولم تختلف نظرة المجتمع القديم لجريمة الزنا عن مفهومها الحالي، والذى يتلخص في إقامة علاقة غير شرعية من خلال طريق غير طريق الزواج، ولم يكن المصري القديم يخشي عاقبة هذه الرذيلة في حياته الأولى فحسب، بل كان يخشاها أيضًا في حياته الآخرة (٢)، وهي من الأنشطة الجنسية الموجودة، لكن المصريين استنكروه ورفضوه خاصة إذا كان مرتكبه متزوجًا، وذكر "هيرودوت" أن ممارسة الجنس تعتبر نجاسة تتعارض مع نقاء وطهارة الجسد، بل عُدت من الجرائم الدينية التي يتبرأ منها المتوفى في العالم الآخر أمام مجمع المعبودات، وأن ضميره ووازعه الديني والأخلاقي يجعله يقف في حضرتهم، ويعلن كما جاء في نصوص كتاب الموتى: "**إني لم أرتكب الزنا مع امرأة متزوجة**"(٣).

---

(1)White , J. E ., **Ancient Egypt, its Culture and History, II**, London, 1970, p.121.

(٢) منال محمود محمد محمود، **الجريمة والعقاب في مصر القديمة**، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، ٢٠٠٣، صـ ١٥٠.

(3) Budge, W., **The Book of The Dead II**, London , 1975, p.127.

كما حث الحكماء على ممارسة الفضيلة والأخلاق وتجنب ارتكاب هذه الجريمة، حيث حذر الحكيم "بتاح – حتب" من الأسرة الخامسة عصر الدولة القديمة في تعاليمه لابنه بضرورة تجنب النساء، وعدم الاقتران بهن؛ لأن المتعة المؤقتة يُعاقب عليها بالموت، فيقول: "**إذا أردت أن تحافظ على الصداقة في بيت تدخله سيدًا أو أمًا أو صاحبًا وأي مكان تدخل فيه فاحذر القرب من النساء فإن المكان الذى هن فيه ليس بالحسن، من أجل هذا يذهب ألف (رجل) إلى الهلاك... والموت يأتي في النهاية**"(١).

وجاء في تعاليم الحكيم "آنى" من عصر الدولة الحديثة بخصوص الزنا بزوجة رجل أنها الخطيئة الكبرى التي تستحق الموت، فيقول: "**لا تترك قلبك ألعوبة في الميل نحو النساء، فإن ذلك يذهب بقوة دينك وعلو شرفك وأدب نفسك، فالمرأة بما أوتيت من الدهاء، وتأثير الأنوثة من أقوي حبائل الشيطان، وهي كالبحر العميق الذى لا يرحم من استهواه إلى قراره، وإذا كتبت إليك امرأة عن غياب زوجها، واستدعتك للتردد عليها بهذا السبب، فاعلم أنها تنصب لك شباك الهلاك... وغائلة المرأة لا تؤمن في حدتها الشهوانية**"(٢)، ويقول أيضًا: "**إن المرأة التي غاب عنها زوجها تقول لك كل يوم إني حسناء وليس هناك من يشاهدها وهى تحاول إيقاعك في فخها، إنها خطيئة كبرى تستحق الموت، بعد أن لم يحتفظ بها سرًا، لأن الإنسان يسهل عليه بعد ارتكاب تلك الخطيئة أن يرتكب كل ذنب**"(٣)، وفى سبيل تقديم النصح والإرشاد والحث على العفة، جاء في

(١) سليم حسن، **الأدب المصري القديم**، الجزء السابع عشر، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ٢٠٠١، صـ ١٨٣.

(٢) أنطون زكرى، **تحريض البغاء عند حكماء المصريين**، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٩٦، صـ ٢٩.

(٣) منال محمود محمد محمود، **المرجع السابق**، صـ ١٥١.

نص وصية أحد المعلمين لتلاميذه بعدم الجلوس في الحانات ومخالطة البغايا، أو القيام بالأعمال الفاسقة في بيوت الهوي[١]، ويقول الحكيم "عنخ – شاشنقى" من العصر المتأخر، "**من زنا بامرأة من الطريق كان كمن ثقب كيسه، وحمله معه، ومن زنا بامرأة جاره زنت زوجته على عتبه داره، ومن زنا بزوجة غيره على سرير زنت زوجته على الطين**"[٢]،

وتدل تلك النماذج السابقة على أن جريمة الزنا منكرة بالفطرة السليمة، والطبائع الطيبة، والشرائع الحكيمة[٣]، وبهذه المفاهيم الأخلاقية الصريحة التي تدعو إلى اتباع الفضائل، كان منطقيًا أن يكون الزنا جريمة كبرى[٤]، وفى هذا السياق شجع الحكماء المصري القديم على الزواج حفاظًا على نفسه من ارتكاب جريمة الزنا، وحث على النفعية وتقديم النصح ضد هذه الرذيلة، وتجنب الوقوع فيها كأمر أخلاقي بدلًا من القانون المدني، والتأكيد على العقوبة الشديدة لهذه الجريمة مع النساء المتزوجات[٥]، وكان المصري يقر دائمًا على نفسه في وصيته أنه لم يرتكب هذا الفعل القبيح، ففعل الزنا للرجل والمرأة يعد بمثابة إهانة[٦].

---

(١) رايفشتال اليزابث، **طيبة في عهد أمنحوتب الثالث**، مؤسسة فرنكلين، بيروت ، ١٩٦٧، صـ ١٩٢.

(٢) أحمد أمين سليم، **دراسات في حضارة الشرق الأدنى القديم**، الإسكندرية ، ١٩٩٢، صـ ٣٠.

(٣) أنطون زكرى، **المرجع السابق**، صـ ٣٠.

(٤) محمد فياض ، **فن الولادة في مصر القديمة**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥، صـ ٢٣.

(5) Galpaz-Feller , P., " Private Lives and Public Censure: Adultery in Ancient Egypt and Biblical Israel", **NEA** 67,(2004),p.154.

(6) Capart, J., **Esquisse d'une histoire du droit pénal égyptien**, Bruxelles, 1900, p.15.

فقد كان الزواج نموذجًا اجتماعيًا أعلى؛ لذلك لا ينبغي أبدًا أن يعيق طريقه المتناغم أي شيء، بشرط أن يلتزم الطرفان في هذا الاتفاق المتبادل البسيط بالمسار الذى حددته العدالة الماعت، أي المعطيات الأساسية للضمير الإنساني؛ ولذا فإن عدم الوفاء في إطار هذه العلاقة يبدو على قدر من الخطورة، لدرجة أنه يُصور وكأنه الجريمة الكبرى، وكل منهما كان يشير إلى المصير الذى لاقى العشيق والزوجة الخائنة، وما حدث لهما عندما علم الزوج بهذه الزلة، فكانت يد العدالة تستطيع أن تصيب المخطئين، سواء على الأرض أو أمام المحكمة الإلهية(١).

كما كان هناك تخوف من الوقوع في هذه الجريمة، بعد إبرام عقد الزواج، لدرجة أنهم فرضوا عليه بعض القيود لتدوينها في ذلك العقد، نصت على أنه إذا أخل الزوج بحقوق المعاشرة أو مال إلى امرأة أجنبية، فإنه يؤدى ترضيه للزوجة عبارة عن مبلغًا من المال، وكذلك الزوجة إذا خالفت عهد الأمانة وحقوق الألفة وإخلاص الضمير تؤدى للزوج مبلغًا معينًا، وهذه الشروط مدنية بحتة، ولا تكفي للتوبيخ أو المنع، إذا لم تكن مصحوبة بعقوبات جزائية أمام هيئة دينية تؤنب الظالم وتثني الآخرين عن تقليده (٢).

الزنا من خلال القصص الأسطورية:

كما حاول المصري أن يعبر عن الثواب والعقاب من خلال القصص الأسطورية التي كان يؤمن بها حتى لو كانت غير واقعية، ولكنها عبرت عن رمزية وواقع هذا المجتمع وقيمه وأخلاقه المماثلة، ويلاحظ أن جريمة الزنا لم تكن جديدة في النصوص المصرية، حيث وردت في قصة خوفو والسحرة، وهي إحدى

(١) نبلكور كريستيان ديروش، **المرأة الفرعونية**، ترجمة فاطمة عبد الله محمود، مراجعة محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة، القاهرة ، ١٩٩٥، صـ ٢٣١.

(٢) أنطون زكرى، **المرجع السابق**، صـ ٣١.

نصوص الأدب المصري القديم، وتعرف باسم بردية وستكار[١]، وردت ببردية برلين ٣٠٣٣[٢]، وتحكى هذه القصة عن شك كاهن مرتل يدعى "وباونر" رئيس الكهنة المرتلين من عهد الملك "نب – كاو – رع" في زوجته، ورغبته في الانتقام من الشخص الذي ارتكب الزنا بزوجته، ومدى بشاعة هذه الجريمة وأثرها السلبى عليه[٣].

تدور أحداث القصة في أن زوجة الكاهن رأت غلامًا جميلًا فوقع قلبها في حبه، فأرسلت خادمها لاستدعائه، فحضر الغلام وقابلها واقترح عليها أن يختليا في جوسق حديقة قصرها، فوافقت الزوجة على ما أراد، وأرست خادمها إلى البستاني يقول له أن يعد الجوسق الذى في الحديقة ويهيئه بكل ما يوفر فيه أسباب الراحة، ثم قابلها الغلام فيه، وبقيت معه حتى مالت الشمس إلى الغروب، ولما غلب الليل قام الغلام ليستحم في البحيرة التي تتوسط الحديقة وكان البستاني يراقبهما، ففكر في الأمر حتى استقر عزمه على إخبار سيده بما حدث، فعندما كان اليوم التالي ذهب البستاني إلى الزوج وأخبره بكل ما يعرفه، فأمر الزوج بإحضار صندوق مصنوع من خشب الأبنوس والذهب، فشكل تمساحًا من

(١) بردية وستكار: عرفت بهذا الاسم نسبة للبريطاني "هنري – وستكار" الذى عثر عليها عام ١٨٢٣م أثناء إحدى رحلاته لمصر، وهى موجودة حاليًا بمتحف برلين تحت رقم ٣٠٣٣، كتبت في ١٥٠٠ ق.م، وقعت أحداثها قبل ١٠٠٠ق.م من تسجيلها، وتتكون من ١٢ لفة من البردى، وبسبب رداءة مستوى خطها وتكرار الأخطاء الإملائية بها؛ لذلك يعتقد بعض الأثريين أن بعض التلاميذ هو من قام بتدوين هذه البردية كجزء من تدريبه على الكتابة، وأن هذا النص كان من النصوص التي يتم إعادة نسخها من عصر إلى آخر:

Erman, A ., **Die Märchen Des Papyrus Westcar**, Berlin ,1890, pp. 8-10.

(2) Simpson , W., **The Literature of Ancient Egypt**, London , 1972, p.18.

(3) Parkinson, R. B ., **The Tale of Sinuhe and other Ancient Egyptian Poems 1940 – 1640 BC**, Oxford , 1998,pp.102-105.

الشمع، وجعله مسحورًا، وأعطاه للبستاني، وقال له: إذا جاء الغلام ليغتسل في البحيرة كما هي عادته في كل يوم، عليك أن تطلق هذا التمساح وراءه، فأخذ البستاني التمساح وذهب، وفي اليوم التالي أرسلت الزوجة إلى البستاني تأمره بإعداد الجوسق لها حتى تتمكن من قضاء بعض الوقت فيه، فأعد الجوسق وزوده بكل ما هو حسن وجميل، وجاءت الزوجة وقضت وقتها مع غلامها فيه، وعندما جاء الليل ذهب الغلام ليستحم كالعادة ألقي البستاني تمساحًا شمعيًا في الماء فأنقلب تمساحًا كبيرًا وأمسك بالغلام، وحينما حضر الزوج ومعه الملك ورأى هذه الجريمة تتكرر، أمر الملك التمساح بالذهاب وأخذ فريسته، ثم قفز التمساح مع الغلام إلى البحيرة واختفى إلى الأبد، أما الزوجة فقد أمر الملك بإحضارها وأحرقها بالنار، وألقى رمادها في النهر(١).

كما ذكر "هيرودوت" من عصر الدولة الوسطى أنه بعد وفاة الملك "سيزوستريس"(٢)، تولى ابنه العرش، ولم يتقدم للغزو وطغى نهر النيل في أيامه الأولى، فغمر الكثير من البلاد، ورافق ذلك عواصف عامة هزت الأعماق ودمرت المباني، ثم انفجر جنونًا وألقى بحربته فى الماء، وأصيب بمرض مفاجئ في عينه، فأفقده بصره، واستمر على هذه الحالة عشر سنوات، وفى السنة الحادية عشرة، أرسل إليه الكهنة رسالة يبلغونه فيها بأن مدة عقوبته الإلهية على

(١) محرم كمال، " الأسرة والحياة المنزلية"، **تاريخ الحضارة المصرية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣، صـ ١٤٣;

Erman , A ., **op. cit** ., pp. 31-86.

(٢) سيزوستريس: يعتبر من أعظم فراعنة الدولة الوسطى، وهو الملك "سنوسرت الثالث"، وقد أطلق عليه الإغريق هذا الاسم؛ لأنه ولأول مرة في التاريخ حدث أن اتصل النيل بالبحر الأحمر عبر قناة سيزوستريس فأطلق عليه نسبة إلى تلك القناة:

فتحى عفيفى بدوى، **تاريخ وحضارة مصر الفرعونية**، القاهرة، ١٩٩٨، صـ ١٣٦.

هذا الاستهتار قد انقضت، وأنه يمكنه أن يستعيد بصره إذا غسل عينيه ببول امرأة لم ينكشف عليها غير زوجها، فامتحن بول زوجته ثم نساء كثيرات ولم يتمكن من علاجه، وبعد يأسه وجد إحدى الخادمات الفقيرات فاغتسل ببولها وشفي، ثم جمع كل من اختبرهن وأحرقهن جميعًا لإيضاح الشُبهة فى سلوكهن، واحتفظ بتلك المرأة التي كانت سببًا في شفائه، فالإفراط فى العقيدة أساغ له الاستفادة ببول المرأة تشبعت روحها بكل معاني الطهارة والعفة، فاقترن بها بعد حرق زوجته، ومن كن على اتصال بها فى قصره، فخرًا بانتصاره للفضيلة على كل مجاملة يتخذها الآخرون في إنزال العقوبات القاسية، لأن غرض حث الصالحين على المحافظة على العفة العامة، أفضل بكثير من الخضوع إلى عبثية المجاملة [١].

وهناك قصة أخرى تؤرخ بعصر الدولة الحديثة، وهي قصة الأخوين حيث حظيت بأهمية خاصة تتمثل في وجود مزيج بداخلها من حكايات مختلفة بعضها خيالي يعتمد علي السحر بالدرجة الأولي، والأخوان اسمهما "أنوبيس" و"باتا"، وهي تشبه كثيرًا من قصص العامة في كل عصر تظهر المرأة الخائنة التي تحاول الإيقاع بشاب طاهر عفيف، تروى القصة عن "أنوبيس" الذى اشتبه في أن أخيه الأصغر "باتا" قام بالاقتراب من زوجته فنهض على الفور لقتله ولكنه عندما علم أن زوجته كانت هي الطرف المذنب قتلها بدلًا من أخيه، وألقى بها إلى الكلاب لتفترس جسدها فذكرت القصة: "**هو قتل (ذبح) زوجته، وألقى بها إلى الكلاب**"، وتنتهى القصة في كل جزء منها بالعقاب الإلهي لكل من الزوجة الخائنة جزاءً لما قدمته[٢].

(١) أنطون زكرى، **المرجع السابق**، صـ ٣٩.

(2) Lichthiem, M., **Ancient Egyptian Literature II**, **The New Kingdom,** University of California Press , 1976, pp.203-211.

ولعل هذه الجريمة لم تحدث فعلًا، ولكن زوجة الأخ الأكبر هي التي دبرت هذه المكيدة لأن الأخ الأصغر لم يتبع شيطانها، وإن هذه القصة توضح أن العقاب على اغتصاب الزوجة بدون إرادتها كان قطع عضو الذكورة عند الرجل، وأن عقوبة الزوجة الزانية أو التي أرادت الزنا هو القتل وحرمانها من الدفن وهذا ما يتضح من مغزى الأسطورة [١]، وفى هذا السياق نصح "آنى" قائلًا:

"**احذر المرأة التي تتسلل في الخفاء لا تتبعها لا هي ولا مثيلتها، والزوجة والتي يكون زوجها بعيد عنها وترسل إليك قصاصات أو خطابات تدعوك إليها كل يوم عندما لا يكون هناك شهود فإن حاولت إيقاعك في شراكها، فهذه جريمة عقابها الموت**"[٢].

كما دل علي ذلك قصة الصدق والكذب[٣]، وفيها ذات يوم خرجت امرأة من بيتها، وحولها خدمها، وبصرت الحق على هيئة رجل مُلقى فوق قمة التل، وكان وسيمًا جدًا في كل أنحاء البلاد، وأسرع إليها الخدم وقالوا لها: تعالي وأنظري رجلًا أعمي مستلقيًا في أسفل التل، فلنعده إلى المنزل ونجعله يعمل حارس عند الباب، قالت لهم اذهبوا وأحضروه حتى أراه، وذهبوا لجلبه، وحينما

(١) عبد الرحيم صدقي، **القانون الجنائي عند الفراعنة** ، القاهرة، ١٩٩٨، صـ ٤٦ .

(٢) بيير مونتيه، **الحياة اليومية في عصر الرعامسة**، ترجمة عزيز مرقس منصور، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٧، صـ ٧٣.

(٣) الصدق والكذب: كتبت هذه القصة عام ١٣٠٠ ق.م، وتؤرخ بعصر الأسرة التاسعة عشرة، وردت في بردية شستر بيتي الثانية، وهي محفوظة بالمتحف البريطاني بلندن تحت رقم ١٠٦٨، والشخصيات الرئيسية في القصة ليست من المعبودات أو البشر بل مجرد مفهومين مجردين غير أن لهما نفس مشاعر البشر: ليز مانيش ، **الحياة الجنسية في مصر القديمة** ، ترجمة رفعت السيد علي ، الطبعة الأولي ، مكتبة حور الثقافية، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، صـ ٧٥ .

رأته تحركت رغبتها تجاهه لدرجة أنها لم تستطع المقاومة، لقد وجدته رائعًا من كل النواحي، وواقعها في تلك الليلة، وعرفها كما يرف الرجل عن النساء، ووضع في رحمها تلك الليلة بذرة طفل صغير، ثم بعد عدة أيام أنجبت طفلاً ذكرًا لا مثيل له في أنحاء البلدان، وكان مثل الإله الصغير في جماله، وقد نشأ الطفل ثم ذهب إلي المدرسة وتعلم الكتابة، وتفوق في الرياضات البدنية، وعلى كل أصدقائه، وأصبح بينهم بطلاً، حتي تجاوز الأكبر عمرًا منه، وفي يوم من الأيام قال له زملاؤه في المدرسة: ابن من أنت؟ هل حقًا ليس لديك أب ؟ وسخروا منه وأزعجوه بكثرة وقالوا له: ليس لك أب حقًا، فقال الابن لأمه: ما اسم والدي لأخبر زملائي الذين يتحدثون معي بالطريقة التالية: أين والدك؟ لأن هذه الكلمات تعذبني، فقالت له أمه: انظر إلى هذا الأعمى الجالس بالقرب من الباب هذا والدك، قال لها يجب على المرء أن يجمع عائلتك ويدعو تمساحًا لالتهامك [١]، ويشير ذلك لعقوبة الموت وهو جزاء الخيانة الزوجية، حيث كانت نظرة المجتمع إلي ابن الزنا سلبية، وأن الطفل خارج الأسرة يعتبر سيء السمعة [٢].

وقد اعتبرت الجرائم الجنسية من الزنا والاغتصاب والغواية، أكثر غموضًا من النظر في الفصل بين الضرر والجريمة، إلا أنه وجدت مجموعة من المواد يعود معظمها إلى عصر الدولة الحديثة، إلى جانب أن هناك عددًا قليلًا من البرديات من الدولة الحديثة تحتوى على قوائم أو شكاوى اتهامات بشان السلوك غير القانوني أو غير الأخلاقي، وبشكل أكثر تحديدًا المخالفات الرسمية، والعنصر المشترك في هذه الاتهامات هو اتهامات الزنا من النساء المتزوجات،

(١) **المرجع نفسه** ، صـ ٧٦.

(٢) فويشت، إريكا ، **الطفل في مصر القديمة مكانة الطفل في الأسرة والمجتمع من خلال نصوص وصور مصرية قديمة**، ترجمة مصطفى عبد الباسط، مراجعة محمد إبراهيم بكر، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٩، صـ ٢٧٦.

حيث إن معظم هذه الاتهامات التي تضمنتها الوثائق تخص المرأة المتزوجة، حيث حذرت معظمها من الزنا بامرأة متزوجة، وتتضمن:

١ – أوستراكا وهى غير مكتملة محفوظة بالمتحف المصري تحت رقم 25227, Vs.5 ذُكر بها عدة اتهامات ضد امرأة، وقام زوجها بثورة منها دعته أن يقول: "**هذه المرأة كزوجة لم تفعل لي هي محبة لي ولم أجامعها أنا**"(١).

٢– وثيقة من عهد الملك "رعمسيس الثالث" ورد بها اتهامات موجهة ضد شخص يسمى "وسر –حات" ومن بينها أنه زنى بثلاث سيدات متزوجات فتذكر: "**بخصوص أنه زنى بثلاث سيدات متزوجات المواطنة "منعت" التي كانت زوجة "قننا"، المواطنة تا – ايونس" التي كانت زوجة "نخت – أمن"، المواطنة "تاور – حتبي" التي كانت زوجة "بن– تاورت**"(٢).

٣– وثيقة تورين 1887 من عهد الملك "رعمسيس الخامس" ورد بها اتهامات بالفساد الذي سرى في كهنوت وإدارة معبد "خنوم" بإلفنتين وعن جرائم غير أخلاقية اقترفها كاهن يدعى "بن – عنقت" فتقول:

"**اتهام بخصوص الزنا الذي قام به مع "تا– با– سا" أخت "شوى" التي هي زوجة مزارع**"(٣).

كما عثر على وثائق مختلفة من النوع الأدبي تشير إلى هذا المنظور، منها أعمال التنقيب في قرية العمال في دير المدينة، والتي سلطت الضوء على العديد من الرسائل التي تمس قضية الزنا، وهذه الوثائق تقدم لمحة عن العلاقات الزوجية في المجتمع المصري القديم، حيث أنها تحتوى على توثيق لحياة العمال

(1) Allam, S., **Hieratische Ostraka und Papyri aus der Ramessidenzeit**, Tubingen, 1973, p.55 , No. 26.
(2) Gardiner , A . H ., **Ramesside Administrative Documents** , 1948, p.57.
(3) **Ibid** ., p.74.

في دير المدينة ربما تعكس عادات وممارسات لم تكن مختلفة كثيرًا عن تلك الموجودة في الدولة الحديثة في المجتمع المصري بشكل عام، كما تشير الأدلة المادية المعاصرة من مواقع أخرى في مصر، من بينها رسائل من قرية العمارنة تحتوي على تفاصيل كثيرة عن الحياة الشخصية للأفراد وتظلماتهم(١).

كما وعثر على شقفة تؤرخ بالعام الثاني من حكم "سات – نخت" تذكر امرأة تدعى "حونيرو" ولم تحدد الشقفة أسباب طلاقها(٢)، وبالإشارة إلى ذلك، وبناءً على انطباع "حونيرو" من بردية سالت رقم ١٢٤ من العرف المصري بشأن الزانية وفقدان الزوجة لحقوقها المالية، يمكن الاستنتاج أن الزنا كان سبب الطلاق، وكما هو موجود على الشقفة أن زوج "حونيرو" وهو "حسيسيبيف" طلقها بسبب خيانتها له، حيث اعتبرت خيانة المرأة المتزوجة لزوجها انتهاكًا صارخًا، وفي كثير من الأحيان أدى الزنا إلى فقدان الزوجة لكامل حقوقها المالية، ويتضح من حالة "حونيرو" أن السبب الرئيسي للطلاق كان هو الزنا، حيث ذكر النص: "**لإثم كبير (يستحق) الموت بالنار**" (٣)، ولم يكن السبب في هذا الجرم وحده، بل إن الزنا ارتكبته امرأة متزوجة، وكان ذلك جريمة كبرى بالنسبة للمصري القديم (٤).

ولم يكن الهدف من تسجيل هذه الواقعة هو ارتكاب جريمة الزنا فحسب، بل لتخصيص مبلغ مالي لهذه المرأة، حيث وُجد مسجلاً في عقد الزواج، وصدر قانون منذ القرن السابع قبل الميلاد يقضي بأنه إذا ارتكبت المرأة المتزوجة الزنا

(1) Med Dowell , A ., **Village Life in Ancient Egypt**, Oxford, 1999.p.27.
(2) Robins , G ., **op . cit** ., p.68.
(3) Janssen , J ., **Two Personalities in Gleanings from Deir El-Medina**, Leiden, 1982, p.115.
(4) Eyre, C. J., "Crime and Adultery in Ancient Egypt", **JEA** 70,(1984),p. 95.

وتأكد أنها ارتكبت تلك الجريمة، سوف تكون مذنبة بارتكاب خطيئة كبرى، فإنه سيسقط حقها المالي[١]، ومن الاتهامات التي وردت من سوء السلوك الجنسي للنساء، حيث وجد:

١- ورد في أحد النصوص ما يشير إلى توجهه تهمة إغراء زوجتين لكبير عمال دير المدينة، كما أساء هو الآخر أيضًا بسلوكه تجاه فتاة عزباء، وبعد عرض الشكوى عد الإغراء المزعوم من قبل الزوجتين جريمة خطيرة بشكل أكبر من سلوكه حيال الفتاة العازبة، وعدة هذه التهمة جزئية بحقه باعتبار أن الزوجتين تنتميان إلى طبقة اجتماعية أدنى مقارنة بطبقة كبير العمال، وهو لم يكن لدى الزوجتين القدرة على مقاومته، وتعرضت إحدى الزوجتين للطلاق [٢].

٢- الشقفة رقم Pap DEM 439 من دير المدينة، وعلى جانب واحد منها تظهر رسالة مجهولة لزوج خانته زوجته، وعلى الجانب الآخر رد فعل الزوج على الخيانة، وتنص الرسالة أن زوجة الرجل الزانية أساءت إليه وارتكبت الزنا، الذي هو حبس ضد المعبود "مونتو "، قد تكون هذه إشارة إلى أسطورة فيها المعبود "مونتو" حيث تعرض للخيانة من قبل زوجته، مما جعل هذا المعبود يعتبر الزنا من المحرمات[٣].

كما عثر على رسالة لزوج قد عولجت ذكر فيها أن رجلًا أدان زوجته لارتكابها الزنا، لكن ليس لديه دليل على ارتكاب تلك الجريمة، وكانت قد غادرت منزله منذ فترة طويلة، وفي هذا الصدد يحاول الزوج إن ينأى بنفسه عن هذه

(1) **Ibid** ., p. 104.
(2) Pinch , G ., "Private life in ancient Egypt", **Civilizations of the Ancient Near** edited by J, Sasson, New York: Charles Scribner's Sons, 1995,pp.375-376.
(3) Johnson , J., **The Legal Status of Woman in Ancient Egypt** , New York, 1996 , pp.181-182.

المسألة، ولعل هذا التركيز في النصوص على المرأة المتزوجة يرجع إلى شدة العقوبة التي تطبق في حالتها عن تلك غير المتزوجة، ويرجح أن توقيع هذه العقوبة كان متروكًا للزوج وحقًا شرعيًا له، ولعل ذلك ما تفصح عنه نصوص العصر المتأخر صراحة، إذ يذكر "عنخ – شاشنقى" من الأسرة الخامسة والعشرين، محذرًا ومشيرًا إلى عقاب الرجل الذي يرتكب الزنا مع زوجة رجل آخر، فيقول النص:

"**الشخص الذي يزنى بامرأة لها زوج يقتل على عتبة بابها الخارجي**" [١].

وفى دعوى رفعها رجل يُدعى "بيتان" ضد زوجته الزانية أمام محاكم فرعون، أكدت "حتحور" بأن الزانية حُكم عليها بالإعدام بتقطيعها بالسكين[٢]، ومما يؤكد أن عقوبة الزانية كانت حق شرعي لزوجها وله أن ينفذه عليها وفى عشيقها، وله أن يحيل الأمر إلى القضاء، وفي هذا الصدد في حاله شكه في سلوكها ولكن بغير أدلة فتتولى المحكمة بحث ثبوت أدلة هذا الجرم من عدمه، وهناك وثيقة هامة تفيد في هذا الإطار وهى بردية Pap DeM 27 تتناول دعوى قضائية محلية تتعلق بالزنا، تحتوي بداية البردية على جزء مفقود، ولكن يبدو أن المحتوى المتبقي هو شكوى رفعها الزوج ضد زوجته، وذكر في اتهامه أنه لم يعاشرها وأنه قضى الليلة في منزل والده وهي في منزل والدها، وفي أحد الأيام وجد رجلاً اسمه "مرى– سخمت" يرتكب الزنا معها، فقام الزوج بدعوى قضائية ضدها، ولكن المحكمة – ولسبب غير واضح – أمرت بضربه، وذكرت الوثيقة بعد ذلك أن أحد القضاة أثبت حجة على خطأ تصرف المحكمة، واستدعى

(1) Glanville, S. R. K ., **Catalogue of Demotic Papyri in The British Museum**, **The Instructions of aonkhsheshonq II**, London ,1955, p.53.

(٢) سمير أديب، **المرجع السابق**، صـ ١٠٦.

الجاني وأقسم اليمين بأنه لن يتكلم مع المرأة مرة أخرى، وإلا عوقب بالجدع والنفي، ثم قال:

"قسمًا بآمون قسمًا بالحاكم إذا تحدثت مع الزوجة فلتجدع أنفي وأذني وأنفى إلى أرض كوش"(١).

ولكن بعد ذلك ذهب إلى المرأة وجعلها تحمل، فجلب والده هذه المرة أمام القضاة ليقسم مرة أخرى أنه لن يذهب إلى هذه المرأة المتهم بالزنا معها، وإلا سيعاقب بالأشغال العامة:

"قائلاً: إذا ذهبت إلى المكان الذي فيه بنت "باي – ماي" فلسوف أرسلك إلى الجبل (أي الأشغال الشاقة)" (٢).

ويبدو أن تكرار جلسات المحكمة في هذه القضية يعني أن المحكمة لم تتخذ رادعًا ضد هذا الرجل، أو أن هذا الأمر كان له أبعاد أخرى لم توضحها النصوص، فلماذا ضرب الزوج المتضرر في هذه الحالة ؟ ولماذا لم يعاقب هذا الزاني؟ ولعل تفسير ذلك أن وجود المرأة في بيت والدها قد يعنى أنها انفصلت اجتماعيًا عن زوجها، الأمر الذي قد يشير إلى أن أهلية الزوج في هذه الحالة قد انقطعت، فيحتمل أن يكون قد طلق زوجته وانتقلت إلى بيت والدها، ومن هنا وجدت المحكمة في موضوع الدعوى ما جعلها تعتقد أنها دعوى كيدية ورغبة في تشويه سمعة الزوجة المطلقة مما يستلزم الإضرار بها يستوجب عقوبة ضرب الزوج السابق، وبناءً عليه فإن هذا الاتهام يكون قد رفع من غير ذي صفة قانونية للانفصال بين الزوجين، وهو الأمر الذي أخذته المحكمة المصرية القديمة في الاعتبار عند النظر في الاتهامات المعروضة عليها(٣)، ومما سبق يتضح أن العدالة الملكية كانت هي المسئولة عن إصدار هذه العقوبات وتنفيذها، حيث كان

(1) Allam , S ., **Hieratische Ostraka und Papyri aus der Ramessidenzeit** ,1973, p.301, No.272.

(2) **Loc . cit**.

(3) Lorton , D ., "The Treatment of Criminals in Ancient Egypt Through The New Kingdom" , **JESHO** 20, (1977), p.38.

الزنا من الجرائم التي كانت تخضع لقانون الدولة[١]، ونُفذت عقوبته بأشكال رسمية، مما يعكس بالطبع شعورًا قويًا بمقت هذه الفعلة ويؤكد على فكرة الحفاظ على العرض[٢].

ولعل هذا التكرار الظاهر في النصوص المتعلقة بالجريمة التي ترتكبها امرأة متزوجة يتضح من خلالها أن الزنا مع امرأة غير متزوجة أو امرأة راغبة في ممارسة الرذيلة كان انخراطًا نسبيًا أو مجرد انحراف اجتماعي يقابل الحياد الاجتماعي والقانوني على الأقل للرجال وهو ما يبدو منطقيًا وطبيعيًا، حيث توضح نصوص عصر الدول الحديثة أن مسألة البغاء وممارسة الرذيلة مع نساء بعينهن لم يكن يخضع لعقوبة ما، مما يوحى أن البغاء كان مقننًا شأن الملكيات في العصور القديمة وبعض القوانين المعاصرة، ففي خطاب من عصر الدولة الحديثة يذكر أحد الأزواج أنه قد بلغ إخلاصه لزوجته المتوفاة أنه لم يبق فقط بدون زواج وإنما أيضًا لم يكرر البغاء، يفهم جيدًا من النص أنه يقصد هنا النساء المحظيات، يذكر النص:

"..... **يذهب إلى المحظيات**"[٣].

<u>الزنا في عالم المعبودات:</u>

كانت هناك علاقة بين الزنا الذى مارسه المعبود "أوزير" مع المعبودة "نفتيس" أخت وزوجة المعبود "ست" وشقيق "أوزير"، وكانت عاقرًا، وتم تصويرها بصورة صحراء، وكذلك زوجها الذى أطلق عليه معبود الرمال الصحراء، تقول الأسطورة بأن المعبودة "نفتيس" اتخذت شكل زوجة "أوزير" وقادته إلى سريرها

(1) Bluche, F., "La Peine de Mort das L'Egypt Ptolemaique", **RIDA** 22, (1975), p. 145.

(2) Thonissen , J., **Etudes sur L,Histoire du Droit Criminel des Peuples Anciens, Inde Brahmanique Egypt**, Judee, Paris 1869, p.161.

(3) Gardiner, A . H ., **Late-Egyptian Stories**, Bruxelles , 1932 ,p.47.

وهو في حالة سكر، ومكافأة لها ألقى إليها إكليلًا من الزهور، وقد اكتشف "ست" فيما بعد تلك الخيانة وعلم بقصة الإكليل، فدخلت إلى نفسه الكراهية والحقد للانتقام جراء الخيانة(١).

كما يشير "ديودور" إلى أن عقوبة المرأة المتزوجة التي مارست الرذيلة هي جدع أنفها، إذ يعتقد أن المجتمع المصري القديم أراد بهذه العقوبة حرمان المرأة التي تتجمل لغير زوجها من أهم مقومات جمالها التي أثارت به الغرائز، وربما أن المشرع أراد بهذه العقوبة التشويهية جعل هذه المرأة عبرة وعظة لغيرها من النساء حيث ستظل آثار هذه الرذيلة واضحة على وجهها حاملة لها طيلة حياتها الخزي والعار، مما يترتب عليه بالطبع طلاق هذه الزانية من زوجها، أما عقوبة الزاني فهي مخففة مقارنة بعقوبة الزانية، حيث أن عبء هذه الذنب يقع بالدرجة الأولى على المرأة التي رغبت في هذه العلاقة الأثمة، وكانت هذه العقوبة هي جلده ألف مرة، وقد تأكد وجود مثل هذه العقوبات التشويهية جدع أنف المرأة، وبتر ذكر الرجل في الحضارات الأخرى المعاصرة للحضارة الفرعونية، إلا النصوص المصرية القديمة لم تشر إلى التنفيذ الفعلي لهذه العقوبات(٢)، كما أكد المجتمع المصري على بشاعة جريمة الزنا، وكان أخطرها زنا المتزوجة، لما ترتكبه على نفسها من ذنب وعلى زوجها، بالإضافة إلى عملية اختلاط الأنساب(٣).

وقد واجه المشرع المصري القديم جريمة الزنا، ووضع لها من العقوبات في الحياة الأولى ما بلغ الموت، ولا شك أن المشرع استهدف من وراء هذا التشديد

---

(١) جيا فخرى عمر، "عقوبة الزنى في قوانين الشرق الأدنى القديم"، **مجلة دراسات في التاريخ والآثار**، العدد ٨٣، العراق،(٢٠٢٢)، صـ ٧١.

(2) Eyre, C. J., **op. cit** ., p.96.

(3) Robins , G ., **op. cit** ., p.69.

حماية أمن المجتمع وأخلاقه من الانهيار، خاصة أن هذه الجريمة كانت كفيلة وحدها بتقويض أركان المجتمع، ولعل ما فعله "باتا" بزوجته الزانية من قصة الأخوين يعتبر من أفظع أشكال الانتقام في نظر المصري القديم، حيث أن فقدان الجسد يعني حرمان المتوفى من الدفن وأداء الشعائر الجنائزية، وهو ما يعنى أيضًا حرمانه من الحياة الأخرى وقضاء الفناء الأبدي الذى يفر منه كل مصري ويخشاه على الجسد والروح معًا(١)، ولعل الحكم الذي نفذه "باتا" بحق زوجته الزانية يلفت النظر إلى نقطة هامة وهى هل أعطى القانون المصري القديم للزوج حق معاقبة زوجته الزانية إذا ارتكبت هذه الجريمة ؟ وهل أقر له عذر الغضب والثورة إذا وجد زوجته في وضع مشين مع رجل آخر ؟ وهل اعتبر عقوبتها حقًا قانونيًا وشرعيًا للزوج(٢)، للإجابة على هذا السؤال يجدر الإشارة في البداية إلى التركيز اللافت للنظر للنصوص التي تتعلق بموضوع زنا المرأة المتزوجة؛ لعل في ذلك ما يشير إلى أن العقوبة في حالة المرأة المتزوجة كانت مشددة ويتبرأ منها المصري القديم على الأرض وفي العالم الآخر كما سبق الإشارة(٣)، ويلاحظ هنا أن معظم الاتهامات الواردة في الوثائق تخص المرأة المتزوجة حيث حذرت معظمها من الزنا بامرأة متزوجة(٤).

كما بينت النصوص أن للزوج الحق في معاقبة الزوجة عند ثبوت الزنا عليها، فإذا شاء عاقبها وإن شاء عفى عنها، فقد ذُكر في وثيقة دير المدينة رقم ٤٣٩ (٥)، وأظهرت أيضًا أن عقوبة الزنا كان من الممكن أن تنفذ على الزانية

---

(١) منال محمود محمد محمود، **المرجع السابق**، صـ صـ ١٥٠، ١٥٢.

(2) Eyre , C. J ., **op. cit** ., p.102.

(3) **Ibid** ., p.95.

(٤) منال محمود محمد محمود، **المرجع السابق**، صـ ١٥٢.

(5) Broghouts , J. F., " Monthu and Matrimonial Squabbles", **RdE** 33, (1981) , pp. 11-22.

من قبل أفراد أسرتها دون اللجوء إلى السلطة القانونية في البلاد، حيث ذكرت وثيقة "شستر بيتى" الثانية من عهد الملك "رعمسيس الخامس" أنه كان يستدعى أسرة الزانية ليواجهوها بذنبها، وإذا ثبت الجرم بحقها يلقون بها في النهر حتى يلتهمها التمساح عقابًا لما ارتكبته، كما جاء في قصة الصدق والكذب: "**حينئذ هو قال لها سيؤمر بجمع أقاربك من الأسرة هم سوف يستدعون التمساح (ليتعامل معك)**" [(١)]، ويُستدل من قصة "وستكار" على أن الزوجة الخائنة تعاقب بالحرق علنا وتناثر رمادها في النهر، وهو مما يدل على عقوبة الزنا في تلك الفترة[(٢)]، وكذلك من وثيقة الأسرة الثانية عشرة التي تعود إلى عهد الملك "خوفو" وتشير إلى إلقاء النساء الزانيات في محارق من الحطب لتنفيذ حكم الإعدام فيهن[(٣)]، وفى قصة الملك "سيزوستريس" من عصر الدولة الوسطى أنه قام بإحراق عدد كبير من النساء لأنهن خن ميثاق الزوجية[(٤)].

كان هناك فارق كبير بين النصوص التي تدل على التحذير من الزنا، وبين التطبيق الواقعي، فقد ظهر بالفعل مدى التهور الذي بدت فيه حياة بعض عمال دير المدينة، سواء كانوا متزوجين منهم، أو أولئك الذين كانوا في معاشرة غير شرعية، حيث كان التحرر من التقاليد بشكل بعيد المدى في نطاق هذا العالم الصغير، حيث كان القضاة متسامحين للغاية، ويتضح ذلك من خلال هذه القصة التي حدثت أيضًا في دير المدينة، وعلى الرغم من أن هذا ليس شائعًا، إلا أنه كان من الممكن أن يحدث مثل قصة "مرى– سخمت"، ولكن العاشقين فوجئا بدورهما بضبطهما بواسطة أحد الشهود، وفي نهاية الأمر استدار الكاتب

(1) Gardiner , A. H., **Hieratic papyri in The British Museum I**, London, 1935,p.4.
(2) Erman , A ., **op. cit** ., pp.18, 30 - 31.
(3) Kornfeld, W ., "L'Adultere dans l'Orient Antique", **RB** 57, (1950) , pp.105-106.
(4) Thonissen , J., **op. cit** ., p.46.

إلى البحار الخاطئ، وطلب منه أن يتعهد بعدم التحدث إلى المرأة، كما حصل والده منه على نفس الالتزام أو سيقع تحت عقوبة الأشغال الشاقة، ولا شك أن مثل هذا الحلم والدماثة من جانب القضاة كان يمكن تفسيره بحقيقة أن الزوجين لم يكونا يعيشان معًا، وأن الزواج ربما لم يتم بينهما، وفي الحقيقة أن الخيانة الزوجية لم تكن دائما تقع تحت العقوبة الصارمة، في نطاق هذا العالم الميثولوجي الأسطوري المليء بالتعاليم والأمثال(١).

كما أن الأمر لا يتعلق بتطبيق إلزامي للعقاب على المرأة التي أعلنت أنه قد تم إغواؤها من أجل تبرئ نفسها، في هذه الحالة اعتبر أنها تعرضت لنوع من الاغتصاب، وفي ذلك الوقت لم يكن على زوجها تقديم شكوى ضدها أمام القضاء، وأحيانًا كانت المرأة تحمل بعد تلك المغامرة هذه، بدت المحاكم نفسها أحيانًا متخاذلة وضعيفة بعض الشيء، فهناك مثلًا قصة خيانة زوجية تمت تسويتها بطلب من الجاني أن يقسم بعد ذلك على سلوكه النموذجي، وذلك لتجنب عقوبة بتر أنفه وأذنيه، ولكنه كرر فعلته مرة أخرى، وتسبب في حمل المرأة، وجرت محاكمة أخرى تظهر روح التساهل القصوى من جانب هذه المحاكم التي تعتمد على الشهادة والتحكيم، وليس كمحاكم قادرة على فرض العقوبات وكل ما في الأمر، مما يفرض التزام الرجل بوقف ما فعله، وإلا فإنه سيخضع لعقوبة صارمة جديدة، وعلى الرغم من ذلك، فإن التهديدات بالقتل في حالة الخيانة الزوجية تتبع خاصة من روح الانتقام المتوقعة من الزوج المخدوع والتي جعلت "ديودور" نفسه يتصدى لها، ولكن ليس لأية ملاحقة أمام المحاكم، في الواقع إن الإساءة استندت على فكرة مهاجمة امرأة متزوجة، لأن الأمر ينطوي على إحساس بالذل والخزي والعار بالنسبة للزوج، وهو ما حاول الحكيم "عنخ-

(١) نبلكور كريستيان ديروش، **المرجع السابق** ، صـ ٢٣٢.

شاشنقي" تعليمه في النصوص الأخلاقية، هذا هو الوضع الذي يعاقب عليه رسميًا بالغضب المباشر من الزوج المخدوع، وحتى من الأسرة المقربة، أما من زنا بامرأة لها زوج، فيقتل أو يمكن أن يقتل أمام باب بيتها، ولكن يجب أيضًا مراعاة نوع آخر من التحذيرات: "**لا تفعل ما لا تود أن يفعله بك الآخرون**" (١).

وخلال العصر المتأخر عندما أصبحت بعض المبادئ الصارمة شيئًا من اللين والسلاسة، عمل التساهل الواضح على التخفيف من حدة بعض الظروف والمواقف، وحاول "عنخ– شاشنقى" تبرير ضعف الإنسان أمام العاطفة، وبدا التسامح أكثر واقعيًا، ولا شك في أن هذا الاهتمام الجدير بالثناء جعل تطبيق العقوبات على ما استمر في تسميته بالجريمة الكبرى غير واضح أو محدد، والضرورة كانت تحتم قبل كل شيء يجب أن يسود الانضباط العام بضمان أمن كل فرد والعمل على تجنب الانتقام بين جماعة المعتدين، والمعتدى عليهم، وهكذا فإن إحدى البرديات الشهيرة التي تؤرخ بعصر الملك "رعمسيس الثالث" تحتفظ بالتأكيد المثالي لهذا الموضوع، وهو: "**أن المرأة في مصر، كانت ستطيع أن تذهب إلى أي مكان قريب دون أن تلحقها أية مضايقة أو ازعاج**"، فالدولة ضمنت أنها لن تتعرض للاغتصاب(٢)، ثم خُففت عقوبة تلك الجريمة في عصر الأسرة الخامسة والعشرون إلى غرامة مالية، وأن المشرع أخذ بعين الاعتبار وضع المرأة الحامل، بتأجيل حكم الإعدام إلى حين وضع وليدها، حيث أشار "ديودور" إلى أن: "**النساء اللائي يقضى فيهن بالموت لا ينفذ فيهن الحكم إذا كن حبالى قبل أن يضعن**"، لأنه رأى أن قتل شخص أخر بجريمة لم يرتكبها

(١) **المرجع نفسه**، صـ صـ ٢٣٢–٢٣٣.

(٢) **المرجع نفسه**، صـ صـ ٢٣٣–٢٣٤.

يتعارض مع تطبيق العدالة، على عكس العديد من القوانين التي لم تحترم هذا المبدأ[١]، وبناءً على ما سبق، هناك نظريتان بخصوص عقوبة الزنا:

النظرية الأولى:

يتبناها "ديودور" الذي يميز بين فعل الزنا وبين هتك العرض أو الاغتصاب، حيث يقول إنه إذا ارتكب الزنا بالقوة أو بالعنف تكون العقوبة قطع الأعضاء التناسلية، أما إذا تم ذلك بغير عنف فيجلد الزاني ألف جلدة وتقطع أنف الزانية، ومن الواضح أن الحكمة في إقرار هذه العقوبة أن الرجل يقصد به الألم في نفس رجولته مقابل اللذة الآثمة، وبالنسبة للمرأة أن تكون مثالًا ومكانًا للعبرة ولخدش الحياء والعار دائمًا، وأيضًا حرمانها بشكل دائم من جمالها وإغرائها الذي أثار في الرجال انحطاط غرائزهم[٢].

النظرية الثانية:

تذكر أن العقوبة كانت الإعدام، وأنه تم تطبيقها حتى لو كانت الجريمة في مرحلة الشروع، لأنه غالبًا ما كان مطلوبًا وجود شاهدين كشرط يتطلب لتطبيق العقوبة، ومن الواضح أن عقوبة الإعدام لم تُفرض إلا في حالة الفعل الفاضح العلني الذي كان معروفًا بين الناس بناءً على نصوص بردية "بولاق" الأولى، وكما ذكر في بردية "ليد"، كان النّاس يكفرون عن ذنوبهم عندما ارتكبوا الزنا بالموت، وأن الشروع في الزنا يعاقب بذات العقوبة، أي إذا لم يرتكب فعل الزنا في أبعاده الجسدية، وهناك من يخالف نظرية "ديودور" السابقة بناءً على قصة "خوفو" والسحرة والتي توضح أن الألقاء في الحطب لإعدام الزانيات علانية هو الأسلوب المستخدم لتنفيذ عقوبة الإعدام[٣].

---

(١) زيدان خلف هادى الموزانى ، **المرجع السابق**، صـ ٢٧٢.

(2) Dagallier , J ., **Les institutions judiciaire de L'Égypte Ancienne**, Paris , 1914, pp. 177 -178.

(3) Bedell , E. D., **Criminal Law in The Egyptian Ramesside Period** , Michigan , U.S.A , 1973, p.166.

٢- الإجهاض المتعمد:

كان الإجهاض ممنوعًا في مصر القديمة وفقًا للتقاليد السائدة في ذلك الوقت، ومنها أن الشعور الديني المنافي للإجهاض كان له الدور الأكبر في منعه (١)، حيث كان الزنا من أهم أسباب إجهاض المرأة لنفسها، وهناك بعض الأدلة النصية على وقوعه في مجتمع دير المدينة، لكن الأساليب المستخدمة في الإجهاض لم يتم ذكرها في المصادر(٢)، كما أن الإجهاض في مصر الفرعونية تم التعامل معه بشكل أساسي على أنه حادث يمكن علاجه بالسحر أو الدواء، ولكن أشير إلى الإجهاض المتعمد على أنه حالة استثنائية إذا احتسبت اتهامًا في هذه الشكوى، وقد تم إدانة هذه الممارسة بوضوح (٣)، وبالرغم من ذلك لجأت بعض النساء إلى الإجهاض المتعمد على الرغم من تجريمه من قبل القانون المصري(٤).

٣- سرقة الممتلكات الخاصة والعامة:

اعتبرت من الجرائم الجنائية العامة التي تمس المجتمع بأسره، وليس الضحية وحدها(٥)، وأنها جريمة كبرى؛ لذلك حرص المتوفى على إثبات براءته منها، فذكر في كتاب الموتى: "**أنا لم أسرق، أنا لم أسرق ملكية إله، أنا لم أسلب طعامًا، أنا لم أسرق حصة الخبز**"(٦)، في النصوص المصرية يتباهى "ونى" من الأسرة السادسة من خلال حملاته بأن عصره لم يسرق أحد رفيقه،

---

(١) محمد فياض ، **المرجع السابق** ، صـ ٨٨.

(2) Eyre, C. J., **op. cit** ., p.94.

(٣) فيرنوس باسكال ، **الجريمة في مصر القديمة**، ترجمة أحمد حسنى البشارى، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٩، صـ صـ ١٢٣-١٢٤.

(4) Reeves , C., **Egyptian Medicine** , shire Egyptology,1992, p.20.

(٥) سمير أديب، **المرجع السابق** ، صـ ٦٩.

(6) Budge, W., **op. cit .**, p.576.

وفى قصة الفلاح الفصيح يصف الحالة السيئة التي وصلت إليها البلاد وعد منها السرقة[١]، كما اختلفت نظرة المشرع المصري القديم إلى جريمة السرقة تبعًا لاختلاف الشخص الذي ارتكبت ضده هذه الجريمة، بينما قوبلت سرقة ممتلكات الدولة بأقصى العقوبات واعتبرت جناية تستحق العقوبة المشددة، مثل السرقات من المعابد، في حين أن الأمر فيما يتعلق بسرقات الأفراد كان مختلفًا اختلافًا جذريًا، وتوضح وثائق عصر الأسرة التاسعة عشرة[٢] ما كان يتم من إجراءات بشأن قضايا سرقة الأفراد، حيث نصت هذه الوثائق على أن القانون يُعاقب السارق بدفع غرامة تصل إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف المسروق[٣]، الأمر الذي يُشكل بهذه الطريقة تناقضًا شديدًا مع العقوبات التي أقرها القانون المصري القديم لمن يرتكب جرائم سرقة ضد ممتلكات الدولة، وفي الحالة الأخيرة يجب على السارق دفع غرامة تصل إلى مائة وثمانين ضعفًا[٤].

كما التفت القانون المصري في تقنينه لسرقات الأفراد إلى أنواع مختلفة من المسروقات، ومنها: عُثر على شقفة تؤرخ بعصر الأسرة التاسعة عشرة، عهد الملك "سيتى الثاني"، محفوظة بالمتحف البريطاني برقم ٦٥٩٣٠، ذُكر فيها أنه في شهر الصيف الثالث، اليوم العاشر تقدم المدعو "نب – نفر" في التاريخ المذكور بشكوى ضد المواطنة "حريا" بسرقة أداه ثمينة كانت مدفونة في منزلة[٥]، منزلة[٥]، نصها كما يلي:

(١) سمير أديب، **المرجع السابق** ، صـ ٦٩.

(2) Med Dowell , A ., **op. cit** ., p.229.

(3) Černý, J., "Restitution of, and Penalty Attaching to, Stolen Property in Ramesside Times ", **JEA** 23,(1937), pp.186-189.

(4) Lorton , D., **op. cit** ., p.47.

(5) Černý, J., & Gardiner , A. H ., **Hieratic Ostraca I**, Oxford , 1957, p.14.

"لقد دفنت إحدى أدواتي في منزلي بعد الحرب قد (يكون فأساً)، فسرقت، وجعلت كل فرد بالقرية يُبرئ ذمته من سرقتها، وبعد مرور عدة أيام أتت المواطنة [...] لتقول: "لقد دفعتني قوة خفية (إلهية) للكلام: لقد رأيت "حريا" تأخذ آلتك هذا ما قالته عند ذلك سألت المحكمة "حريا": هل أنت الذي سرقت آلة "نب – نفر" صحيح أم خطأ ..! فردت : "حريا": خطأ ! لست أنا السارقة، فقالت لها المحكمة وهل تحلفين اليمين الأعظم باسم الملك فليعش في رخاء وصحة وتقسمي أنه بخصوص تلك الآلة : لم أكن أنا السارقة عندئذ قالت المواطنة "حريا": بقدرة آمون، وقدرة الحاكم ليعش في رخاء وصحة الذي قوته أمضى من الموت الزؤام فلتجدع أنفى وأذني وأنفى إلى كوش، إن ثبت أنني سرقت هذه الآلة..... "(١).

وبعد أن تم استجوابها من قبل المحكمة لمدة ساعة، وتحققت من الأمر، قالت المحكمة إن المواطنة "حريا" مُذنبة تمامًا وتستحق الموت، وأن العامل "نب – نفر" برئ، وأرجئت القضية حتى حضور الوزير، ويتضح أن القضية تحولت من قضية نزاع وسرقة بسيطة إلى قضية لا بُدَّ أن يُبلغ بها الوزير حيث أنها سرقت شيئًا من المعبد، وهذا يعتبر انتهاكًا لحرمة المعبد، كما أصبحت قضية الطرف الثاني فيها الدولة، فأرجئت القضية لحين حضور الوزير، فهذه القضية أكبر من مجرد سرقة بسيطة لآلة تخص "نب – نفر"، فقد سرقت "حريا" أيضًا إناء طقسيًا مقدسًا من أحد مزارات آمون، لذلك تم تعديل التهمة إلى سرقة مصحوبة بانتهاك الأماكن المقدسة؛ ولعل هذا هو السبب الذي أربك المحكمة

(١) جيميز ت ج، **الحياة أيام الفراعنة مشاهد من الحياة في مصر القديمة** ، ترجمة أحمد زهير أمين، مراجعة محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٩٧، صـ صـ ٧٣-٧٤.

Allam , S ., "Egyptian Law Court in Pharaonic and Hellenistic Times", **JEA** 77, (1991), p.111.

فرفعت القضية للوزير للحكم فيها، وهو أعلى سلطة قضائية، وبناءً عليه تعلن القرية إدانتها واحتقارها بخصوص سرقة الأدوات المعدنية ومنها التي قامت الأرملة "حريا" بسرقتها، ويتضح مما سبق أن هذا النص موجز حتى القسم لم يذكر كاملًا، فهو أشبه بمذكرة أعدها كاتب القرية، ليضعها في التقرير النهائي عن الجلسة، وهذا المحضر بشكل عام يُتهم بالتميز الظاهر، فلم يعرف وجهة نظر المتهمة، ولا شك أن مكانة المتهمة وحالتها الاجتماعية المتواضعة تسبب في عدم قدرتها على التعبير عن وجهة نظرها، ووقعت حادثة مماثلة في نفس القرية، حيث أقدمت مواطنة تدعى "تا – نجم – حمس" على سرقة إناء معدني طراز "شن" سعته ١,٥ دبن من هذه القرية، وعلى الوزير أن ينفذ العقوبة المناسبة لتلك المرأة لسرقتها هذه الأدوات وللإناء الطقسي، وتكون عبرة لأمثالها(١).

وفى قضية تخص أحد الموظفين الخاصين بالملك، والغريب أنه أوكل هذه القضية إلى ولي عهده وليس للوزير، في العام ٣٠ من حكم الملك "رعمسيس الثاني" اتجهت أنظار موظف رفيع المستوى ضعيف النفس إلى التفكير في السلب والاختلاس، حيث كان في طيبة حينها مسؤول كبير عن مستودعات ومخازن معابدها المختلفة، لذلك سولت له نفسه أن ينقل ما بداخلها إلى مخزنه الخاص، أو بتهريبها إلى منزل أبيه، وفي العام٢٩ أو العام ٣٠ تم نقل هذا الموظف إلى الشمال في وظيفة جديدة وهى مفتش المواشي في المراعي الغنية شمال الدلتا، وترك الرجل زوجته وابنته خلفه في طيبة، فاستمرت المرأتان في الاختلاس باسمه، وبكل لا مبالاة نقلتا محتويات مخزنين، أحدهما في معبد "تحتمس الأول" إلى مخزن الزوج الخصوصي، وثبت أن الزوج لم يبلغ أحدًا عن

(1) Toivari , J ., "Man Versus Woman: interpersonal Disputes in The Workmen`s Community of Deir El-Medina", **JESHO** 40, (1997), 166 ; James, T. G. H., **Pharaoh`s People** : **scenes from life in Imperial Egypt**, Oxford, 1985, pp.89-90.

سفره إلى الشمال، وترك زوجته وابنته لمتابعة تنفيذ خطته دون حرج أثناء غيابه، وبناءً عليه تقدم الكاتب "حاتي– آى" بشكوى نصها: ما معنى ترددها على مخزن الفرعون دون علم مراقبي الحراسة؟ وعليه، وبالنظر إلى الأدلة على نقل كبير لمحتويات المخازن، تم نقل السيدة إلى المحكمة العليا برئاسة الأمير ولي العهد وعضوية كبار الشخصيات، وكان السؤال ما هو تفسيرك لما قمت به من فتح غرفتين من أملاك المعبد بغير علم مراقب الحراسة؟ فقالت زوجي هو مراقب العهدة هناك، وهاتان الغرفتان من اختصاصه، ولا ضير في ذلك عليّ، فقال لها قضاة المحكمة كان في الماضي عندما كان مديرًا لهذا المكان، ولكن الآن تم نقله إلى عمل عظيم آخر يقوم به للفرعون وهو الآن مفتش للمواشي في الشمال من أراضي جلالته، لقد أخطأت بفعلتك هذه وتم إدانة الزوجة(١).

ومن أهم الأمثلة على جرائم السرقة، ما حدث خلال الأسرة العشرين من سرقة عدة مقابر لأفراد ومواطنين وملوك، ويُفهم من تطبيق العقوبة على مرتكبيها، أن هذه الجريمة كانت تحت حكم ما يسمى الآن بحق النظام العام، فكانت الدولة ضحية لهذه السرقات، باعتبارها جريمة مخلة بأمن المجتمع وكيانه(٢)، وقد تم ذكر سرقات المقابر خلال تلك الفترة في ورقة ماير أ (٣)، وتم أتلاف صندوق النفائس الخاص بالملك "رعمسيس الثانى"، وكذلك الصندوق الخاص بمعبد الملك "سيتى الأول"، وخلال التحقيقات التي جرت في هذه

(١) كتشن أ كنت ، **رمسيس الثاني فرعون المجد والانتصار**، ترجمة أحمد زهير أمين، مراجعة محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٩٧، صـ صـ ١٩٠–١٩١.

(٢) سمير أديب، **المرجع السابق** ، صـ ٧٠.

(٣) ماير: تُعرف هذه الورقة باسم ماير أ ، ب، وهى مكتوبة بالخط الهيراطيقى، عثر عليهما في طيبة، والتي يتضح من محتوياتهما، ومحفوظة بمتحف ليفربول، وقد أهداها أحد الأشخاص يُدعى ماير إلي متحف ليفربول عام ١٨٦٧م، إلى جانب مجموعة كبيرة من الآثار المصرية الأخرى، أنظر: سليم حسن ، **مصر القديمة** ، الجزء الثامن، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٩٧، صـ ٤٣٨.

الجريمة، تمت إدانة ما يقرب من اثنتي عشرة امرأة بالسجن لتورطهن في تلك الجريمة، وتم ذكرهن في البردية في القائمة ٦ ب[١].

وفى نفس الإطار الخاص بشأن بسرقات المقابر، وعلى ورقة رقم ١٠٤٠٣[٢]، وهى سرقة صندوق النفائس الخاصة بـ "رعمسيس نخت"، حيث أحضر الفلاح "بيخال – بن – بشتمح"، وقد امتحن بالضرب بالعصا على رجليه ويديه فقالوا له: "**تعال وأخبرنا عن قصة هذا النحاس التي تقول عنه المواطنة** " **تا –عبر**" **إنها في حيازتك**"، وأحضرت المواطنة "شدح – نخن" زوجة الفلاح "بيخال" ووجهت لها تهمة الاشتراك في السرقة: "**عندما كنت جارية مع الكاهن المطهر واللص** "**تتى – شرى**"، **هل أنت التي تفتحين لأولئك الذين يدخلون، وتغلقين عند خروجهم بوصفك واحدة منهم، فأخبريني عن هؤلاء الرجال**"، وكل هذا يؤكد أن مواجهة المجرم بسرقته كانت وسيلة من وسائل الأثبات[٣].

ومن بين القضايا الأخرى التي وردت فيها جريمة السرقة وعقوبة الضرب، حادثة مكتوبة على بردية عثر عليها بمنطقة الشيخ عبد القرنة في المقبرة التي تحمل رقم ٤٨، وهي حاليًا محفوظة بالمتحف المصري بالقاهرة تحت رقم ٦٥٧٣٩، يرجع تاريخ هذه الحادثة إلى بداية أو منتصف عهد الملك "رعمسيس الثاني"، تتناول هذه البردية وقائع قضية تدور حول اتهام امرأة بالسرقة، وأفادت المتهمة "إرى – نفرت" والتي اشترت جارية سورية تدعي "جم – ني – حري –

---

(١) **المرجع نفسه**، صـ ٤٦٠-٤٦١.

(٢) ورقة رقم ١٠٤٠٣: عثر عليها في طيبة، وهي محفوظة بالمتحف البريطاني، تم شراء هذه البردية من شخص يدعى "وسيلى" عام ١٨٥٦م، يبلغ طولها ٤٥ سم، وارتفاعها ٣٥سم، كما يدل متنها على أنها تشبه كثيرًا ما جاء في ورقة ماير، أنظر:

المرجع نفسه، صـ ٤٦١.

(٣) **المرجع نفسه**، صـ صـ ٤٦٤-٤٦٥.

منتت" من التاجر "ارايا" أنها أعطت التاجر ثمنها بالفضة وليس فيها ما يخص المرأة "بكموت" التي اتهمتها بسرقة جزء من الفضة التي اشترت بها الجارية، وقد قال القاضي للمرأة المتهمة "اري – نفرت"، أقسمي بالملك له الحياة والصحة والسعادة علي الآتي:

"**إذا شهد الشهود ضدي أن هناك أشياء مملوكة للمرأة "بكموت" في هذه الفضة التي دفعتها ثمنا لهذه الجارية، وأنني قد أخفيت ذلك، يكون جزائي أن أضرب مائة ضربة، وأن أحرم من هذه الجارية**"، وقد أقسمت المرأة علي ذلك(١)، ومما يؤسف له أن البردية تنتهى عند هذا الحد والنص الباقي مفقود، ولم يتم التعرف على نتيجة القضية(٢).

كانت عقوبة السرقة مائة جلدة حسب قانون "حور محب"، وفى حالات أخرى كانت العقوبة تصل إلى الحبس أو الإعدام، ووصم السارق بعدة علامات في أجزاء مختلفة من جسده، كما نصت عليه المادة ٧ من قانون "حور محب"(٣)، وفى مرسوم "نورى"(٤) من عهد الملك "سيتي الأول": "**أي فرد يوجد سارقًا متاعًا خاصًا ببيت "من – ماعت – رع" سيعاقب بجلده مائة جلده وينتزع**

(١) أحمد أمين سليم ، سوزان عباس عبد اللطيف، **الجريمة والعقاب في الفكر المصري القديم** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، صـ ١٤٩.

(2) Wilson , A ., "The Oath in Ancient Egypt", **JNES** 7,(1948),p.139.

(٣) سمير أديب، **المرجع السابق** ، صـ ٦٩.

(٤) مرسوم نورى: عبارة عن لوحة من الحجر الجيري، قمتها مستديرة، وجوانبها مستقيمة، عثر عليها ببلدة نورى بالنوبة السفلى، يبلغ أبعادها ٢,٨٠ x ١,٥٠م، نقش عليها مرسوم صادر من الملك "ستي الأول" لمواجهة الفساد الذى ظهر في تلك الفترة من جرائم مختلفة، أنظر:

Griffith, F. Ll ., "The Abydos Decree of Seti I at Nauri", **JEA** 13,(1927),p.193.

منه المتاع الخاص ببيت "من – ماعت – رع " بوصفة متاعًا مسروقًا بنسبة مائـة لواحـد"، ومـن أمثلـة جـرائم السـرقة مـا نصـت عليـه معاهـدة قـادش بـين "رعمسيس الثاني" والحيثيين: "**إذا ارتكب أحد رعايا الطرفين سرقة، وجب نفيه وتسليمه لدولته**"، يشير هذا النص صراحة على أن الإبعاد كان لا مفر منه على كل فرد من رعية أحد الحلفاء إذا غادر وطنة لسبب جنائي، وهو ما يُعرف في القانون الحديث باسم اتفاقيات تسليم المجرمين [١].

ويقول Bedell أن فرعون مصر كان لـه سلطة إصدار القرار الأخير بشأن السارق، أي أنه يمكنه العفو عن هذه العقوبة، كما ثبت أن عقوبة السرقة كانت على الرجال والنساء على قدم المساواة في العقوبة[٢]، وهناك رأى يرى أن عقوبة السرقة هي قطع الأنف، كما في جريمة الزنا، وهناك رأى ثالث يرى أن عقوبة السرقة كانت الجلد، لكن جميع الآراء تتفق على أن عقوبة السرقة في نهاية العصر المتأخر صارت عقوبات مالية أي غرامات، ومن ثم لم يكن لها أثر [٣].

٤ – الاعتداء على الأفراد:

كان من أخطر مظاهر الاعتداء القتل الذى اعتبر من أعظم الجرائم على الإطلاق في مصر القديمة، خاصة في حالة التعمد، فلا شيء أعظم من أن يتسبب القاتل في حرمان ضحيته من الحياة، دل على ذلك شدة العقوبة التي فُرضت على القاتل، والتي بلغت الموت في حالة العمد[٤]، فقد ذكر "هيرودوت" أن ملكة من الأسرة السادسة ارتكبت جرائم قتل متعددة انتقامًا لمقتل شقيقها، ثم ألقت بنفسها في غرفة مليئة بالرماد، وكانت عقوبة تلك الجريمة هي الحرق،

(١) سمير أديب، **المرجع السابق** ، صـ ٧٠.

(2) Bedell , E. D., **op. cit** ., pp.147-148.

(3) Bluche, F., **op. cit** ., p.144.

(4) **Ibid** ., p.135.

وبناءً عليه فلا يستبعد أن تكون هناك غرفة أو أماكن مخصصة كانت تستخدم لمعاقبة مرتكبي بعض الجرائم البشعة وهم على قيد الحياة، وتشير المعلومات في هذا الصدد إلى أن أحد المحكوم عليه بالإعدام حرقًا تم وضعه في غرفة رماد وتركه دون طعام وشراب لعدة أيام، ثم ينهال عليه الرماد المتوهج من الأعلى حتى الموت(١)، وفي رسالة بعث بها قائد الجيش إلى كبيرة حريم "آمون – رع"، وردت في بردية برلين رقم ١٠٤٨٩، تتحدث عن إحضار اثنين من الجنود، واحتجازهم في بيت القائد وقتلهم، يقول نصها:

"لقد سمعت كل الكلام الذى أرسلته أنت إلى بخصوص حديث الجنديين الذى ذكرتي أنت أنهم قالوه، اشتركى مع "باى – شو – وبن" و "تثارى" الكاتب، وإجعليهما يأتيان إلى بيتي، ولتضعي حدًا (نهاية) بشكل جيد لكلامهم، وقيديهم ودعيهما يقتلًا ثم يُلقى بهما في الماء ليلًا"(٢).

كما تعبر هذه الرسالة أيضًا عن مشكلة الفساد الاجتماعي لعدة أسباب منها: مشاركة كبيرة حريم "آمون – رع" في قتل هذين الجنديين، وغالبًا ما يرجع ذلك إلى أحد أمرين: ربما كانت لديها علاقة غير شرعية مع قائد الجيش الذي بعث لها بهذه الرسالة، وكذلك مشاركتهم جميعًا في تنفيذ مؤامرة للإطاحة بنظام الحكم تحت قيادة قائد الجيش الذى أرسل الرسالة(٣).

٥- التهرب من الخدمة العامة:

تذكر وثيقة Brooklyn ,35,1446 من عصر الدولة الوسطى، عن بعض التوجيهات للهاربين من الأعمال المنوطة بهم عمدًا لمدة ستة أشهر أو

---

(١) عبد الرحيم صدقي، **المرجع السابق**، صـ ٢٠٠.

(2) Černý , J ., **Late Ramesside Letters** , Bruxelles , 1939, p.72.

(٣) إبراهيم على إبراهيم مصطفى، **صور الظلم ووسائل مجابهته في مصر القديمة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، صـ ٨٧.

أكثر بأنه تم القبض عليهم وسجنهم والحكم عليهم بالعمل الشاق، وذلك في خدمة أراضي الدولة ومشاريع البناء(١)، وتعود قضية بهذه الطريقة من ذات العصر، حيث كانت المحكوم عليها امرأة، وفي حالتها تم تطبيق بعض الإجراءات التي تم اتخاذها في حالة الهروب من خدمة الدولة أو العمل المكلف بها، وتؤرخ هذه الحالة بعهد الملك "أمنمحات الثالث"، حيث كانت "تتى" ابنة "سنحور" تعمل بالزراعة في مدينة طينة (ثنى)، تم تسجيلها في إدارة الأراضي الزراعية التابعة لمدينتها، وقد تم تسجيلها في سجل العمل الخاص بإدارة الأراضي الزراعية الملحقة بمدينتها، تم تكليفها بالعمل تحت إشراف كاتب الحقول الخاص بالمدينة، ولما رأت أن العمل الموكلة به صعب ولا تتحمله، قررت الفرار من المدينة، وعندما تم اكتشاف هروبها، تم القبض على أفراد عائلتها كضمان لعودتها وتم إيداعهم إما في السجن المحلي أو في السجن الكبير في طيبة، بإشراف رئيس المحكمة الجنوبية في طيبة، وأرسل اسمها والمعلومات المتعلقة بها إلى السجن الكبير في طيبة، حيث تم تسجيله في قائمة الهاربين المسجلين في أرشيف السجن(٢).

كما سُجلت نفس المعلومات في مكتب الوزير بالعاصمة، وفى إدارة السجلات الخاصة برئيس الجنوب في طيبة، ولما ثبت للسلطات المُخول لها بالتحقيق عدم تورط أهلها في جريمة هروبها، وثبوت التهمة الكاملة على الهاربة، صدرت تعليمات للسجن بالإفراج عن أهلها وفق الإجراءات القانونية، وهو ما عبرت عنه بردية Brooklyn فتذكر:

(1) Hayes, W. C ., "A Papyrus of The Late Middle kingdom in The Brooklyn Musum ", **AJA** 60, (1956), p. 47.
(2) **Ibid** ., pp. 64 – 65.

"الإفراج (عن أسرتها) في محكمة القانون، أصبح (أمرًا) واجب النفاذ ضدها بموجب القانون المتعلق بالهروب دون أداء الخدمة"[١].

ومعاقبة الهاربة وفق قانون العقوبات، ولقد سُجل هذا الاسم بعد اسم عائلتها، وذلك في قائمة السجن الخاصة بالهاربين من الأعمال العامة اسم "تتى"، وبعد عدة سنوات أمكن القبض عليها حيث تم إيداعها السجن الكبير لتلقى عقوبة هروبها، وبعد استكمال إجراءات محاكمتها سُجلت حالتها أمامها "**لقد تم استكمالها**"[٢].

ثانيًا: الجرائم السياسية

١ – تدبير المؤامرات:

لعبت المرأة دورًا مهمًا في القصور، حيث كانت أحيانًا تدبر وتشارك في التخطيط للمؤامرات التي كانت تجري في حريم الملك حول وراثة العرش، وحتى قتل الملوك أنفسهم[٣]، فقد كان اتخاذ بعض الملوك أكثر من زوجة في نفس الوقت سببًا في إثارة الكثير من المشاكل أحيانًا فيما يتعلق بوارثه العرش، حيث كانت كل زوجة تطمح لتتويج ابنها ملكًا للبلاد بعد والده، وسرعان ما يبدأ صراع مرير عندما تدرك إحدى الزوجات أن الملك قد اختار ابن زوجة أخرى وريثًا للعرش، فتبدأ على الفور في التخطيط لمؤامرة تطيح فيها بالملك الجالس على العرش، بمساعدة أنصارها من حريم القصر وموظفيه[٤]، وتشير العديد من

(1) **Ibid** ., p. 66.

(٢) أحمد أمين سليم ، "السجون في مصر الفرعونية"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الإسكندرية، المجلد ٣٩، (١٩٩٢)، صـ صـ ٢٧٤–٢٧٥.

(٣) وليم نظير، **المرأة في تاريخ مصر القديم** ، وكالة الصحافة العربية ، القاهرة، ٢٠١٨، صـ ٤٧.

(٤) عبد الحليم نور الدين، **دور المرأة في المجتمع المصري القديم**، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، صـ ٣٨.

النصوص إلى عدة مؤامرات دبرت ضد ملوك الفراعنة، شاركت فيها زوجات ثانويات لتولي أبنائهن العرش، ومنها:

اتهام الملك "ببى الأول" زوجته "أمتس" بشيء ما، وربما يكون قد اتهم أيضًا وزيره، وهو أمر لم تكشفه النصوص حتى الآن، وقد يكون الاتهام خيانة زوجية، أو تآمرًا من هذه الزوجة على إحدى ضرائرها الأثيرات لدى زوجها، أو تآمرًا على أحد أبناء هذه الزوجة للحيلولة دون بلوغه العرش، أو ربما تآمرًا على زوجها الفرعون نفسه(١)، ولم يتم كشف النقاب عن دواعي هذه المؤامرة، والظروف التي رافقتها، وكل ما يُعرف عنها حتى الآن أنها مؤامرة سياسية نُسجت خيوطها في الحريم الملكي من قبل الملكة ضد زوجها الفرعون، وأشار "Capart" أن الملكة المتآمرة تواطأت ضد "ببى الأول"(٢).

كما يبدو أن الملك لم يرد أن ينفرد بمساءلة زوجته أو إدانتها؛ ولذا كلف أحد كبار موظفيه في ذلك الوقت "ونى" بإجراء التحقيق معها وتقديم النتيجة إليه لمعرفة دوافع فعلتها، وعدد وأسماء شركائها وموقفها القانوني، ومما يؤسف له أن "ونى" لم يشير إلى سبب تواطؤ الملكة في المؤامرة، وكذلك الظروف التي صاحبت ذلك، إلى جانب مصيرها، وإنما اكتفى فقط بالإشارة إلى المؤامرة بقوله:

"**عندما كانت هناك مقاضاة سرية في الحريم الملكي ضد الملكة العظمى "أمتس"، سمح لي جلالته بالذهاب (النزول) اليها لاستمع (للقضية)، وحدى فقط دون حضور أي وزير أو موظف، أنا بمفردي وذلك لكفاءتي، ولأنني موضع ثقة جلالته ... ، إنني أنا الذى قمت بتدوين (القضية) وحدى مع قاض واحد مع أن وظيفتي كانت المشرف على الضياع، ولم يحدث من قبل أن اطلع**

(١) سمير أديب، **المرجع السابق** ، صـ ٨٤.

(2) Capart , J., **Esquisse d'une histoire du droit pénal égyptien**, Extrait de la Revue de l'Université de Bruxelles , 1900, pp.34-35.

شخص مثلي على سر الحريم الملكي، ولكن جلالته جعلني أطلع عليها لأنني كنت عظيمًا عند جلالته (على قلب جلالته أكثر من أي موظف أو نبيل أو خادم)"[١].

يتضح من هذا النص أن الملك كلف "ونى" بالنظر في هذه القضية المهمة، وهو الذى لم يحدث من قبل لأن "ونى" كان يشغل منصبًا قضائيًا واحدًا فقط، وكان من المفترض أن يعهد بهذا النوع من القضايا إلى الوزير كرئيس القضاة، ولكن يبدو أن الوزير تورط في المؤامرة التي ربما حدثت في السنة الحادية والعشرين من حكم الملك أو بعده، ولم يكن أمام الملك خيار سوى اختيار "ونى" بسبب ثقته فيه، تلك الثقة التي جعلته يتجاوز التقاليد القضائية، ويتضح هذا في إقرار "ونى" نفسه أن هذا استثناء لم يحدث من قبل، أما الأسباب الحقيقية لهذه المؤامرة فهي لا تزال غامضة ما دامت النصوص التي تكشف الحقيقة لم تظهر بعد[٢].

ورغم أن النص المذكور لم يشر صراحة إلى مؤامرة "إمتس"، إلا أن مجرد حدوث تحقيق على هذا المستوى مع ملكة مصرية أو حتى إحدى الأميرات يعطي سببًا للاعتقاد بأن الحدث له أهمية خاصة أن التحقيق تم بشكل سري من قبل أحد صغار القضاة وليس الوزير، ما يعني أن مكانة الملكة لم تمنع محاسبتها أو معاقبتها، ولو لم تكن المشكلة بحجم المؤامرة لما حدث هذا الأمر، ولما تم ذكر الأمر صراحة في هذا النص، ولا بُدَّ أن ما خفي كان أعظم، لكن

(1) Morte , A ., **Legypte Pharaonique , dans Hanotanex Histoier de La Nation II**, Paris , 1932 , pp.176-177.

(٢) عبد الحليم نور الدين، **المرجع السابق**، صـ ٣٩.

كاتب النص لم يشأ ذكر التفاصيل حرصًا على أسرار وخصوصية شؤون البيت الملكي [١].

أما عن المؤامرة الثانية فقد حدثت ضد مؤسس الأسرة الثانية عشرة هو الملك "أمنمحات الأول"، حيث يتضح من سياق التعاليم المنسوبة إليه أن حريمه الملكي قد تآمرن للقضاء على حياته في نهاية حكمه، لكونه اختار ابنه "سنوسرت الأول" ليكون شريكه في السلطة، وخليفته علي العرش دون غيره من أبنائه، ويتساءل الملك في دهشه عن تواطؤ النساء ضده واصطفافهن في ميدان المؤامرة قائلًا: "**هل حدث أن النساء اصطففن في ميدان المعركة؟**"[٢].

كما يبدو أنه نظرًا لتقدم سن الملك "أمنمحات الأول" وعدم قدرته على تولي دفة السياسة في البلاد، إلى جانب خوفه الدائم من أدعياء العرش والطامحين فيه من صغار البيت القديم من الأسرة الحادية عشرة، رأى ضرورة إشراك ابنه "سنوسرت الأول" معه في الحكم وقيادته للجيش ليكون حاميًا ومعينًا[٣]، ولكن كان لذلك تداعيات؛ لأنه كان سببًا في أن ينشأ الخلاف على العرش بين أبناء الملك الآخرين بتحريض من نساء الحريم، حيث كانت كل زوجة تتطلع إلى أن يتولى ابنها العرش دون الآخرين[٤]، وبالتالي ساهمن بدور فعال في وقوع المؤامرة على الملك المسن، حيث أكدت التعاليم أن خيوطها الأساسية نُسجت في الحريم الملكي[٥].

---

(١) المؤلف نفسه، **المرأة في مصر القديمة**، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة ، ٢٠٠٨، صـ ٤٥٢.

(2) Griffith , Ll., "The Millingen Papyrus (Teaching of Amenemhat). With note on The Compounds formed with Substantivised n", **ZÄS** 34,(1896),p.44.

(3) Montet , P., **Lives of The Pharaohs** , London , 1968, pp.54-55.

(٤) عبد الحليم نور الدين، **دور المرأة في المجتمع المصري القديم**، صـ ٣٨.

(5) Griffith , Ll ., **op . cit** ., p. 45.

ولعل أشهر مؤامرة في تاريخ مصر القديمة تعود إلى عصر الدولة الحديثة وهي التي تم التخطيط لها لقتل الملك "رعمسيس الثالث"، عُرفت تفاصيل هذه المؤامرة من ثلاث برديات: برديـة "تورين" وبرديتي "رولن" و"لـي"(١)، وملخص المؤامرة أن الملكة "تى" هي إحدى زوجات "رعمسيس الثالث" عندما أدركت أن الملك لن يجعل ابنها "بنتاؤور" وليا للعهد، قررت قتله وإعلان ابنها ملكًا، اشترك معها في تدبير هذه المؤامرة اثنان من كبار موظفي القصر هما "مسد – سو– رع" و "بيكاك – كامن"، وكانت مهمة الأخير داخل القصر وخارجه وإيصال

(١) هناك وثيقة أخرى مهمة تعتبر من المصادر الرئيسية للمؤامرة، وتتمثل هذه الوثيقة في النص الهيراطيقي الذي نقله الرحالة "ريفود" خلال زيارته إلي النوبة في مستهل القرن التاسع عشر، دونه في ثلاث كراسات من اليمين إلي الشمال، الأولى تحتوى على خمسة أسطر أفقية، والثانية على تسعة أسطر أفقية، في حين تحتوى الثالثة على سبعة أسطر أفقية، والمصدر الرئيسي لهذه الوثيقة غير معروف، وهل تم نقشها على أحد الألواح الحجرية أو على إحدى البرديات – لكن من المحتمل أن "ريفود" قام بنسخها من إحدى الكتل الحجرية التي أعيد استخدامها في بناء أحد المنازل في النوبة، وهى ذات المنطقة التي قام رئيس الرماة النوبيين فيها بشق عصا الطاعة، وأعلن الثورة ضد الملك " رعمسيس الثالث"، وانضم لبقية المتآمرين وذلك بتحريض من أخته، ورغم صعوبة النص الهيراطيقي وعملية نقله إلى الهيروغليفي، إلا أنه يلاحظ تشابه غريب بين بعض الفقرات الواردة فيه مع بعض الفقرات الأخرى المذكورة في برديات تورين ورولن ولى، ويفضل تأريخ نص "ريفود" ببداية عصر "رعمسيس الرابع" طبقًا لشكل العلامات الهيروغليفية، وأيضًا من خلال التركيب النحوي للجُمل:

Yoyotte , J. and Sauneron , S ., " Le Texte hiératique Rifaud", **BIFAO** 50, (1952), p. 107.

رسائل الحريم لأمهاتهن وإخوانهن [١]، وكانت كالتالي: "**أثيروا القوم، حرضوا الاعداء ليبدؤوا الأعمال ضد الفرعون**"[٢].

كما شارك في المؤامرة بعض الضباط وحراس القصر وأحد الكهنة وست من نساء الحريم، وكانوا وسطاء بين الملكة وشركائها في الخارج، وعمل المتآمرون على إثارة الفرق العسكرية في النوبة لتشق عصا الطاعة ضد الملك وشن هجوم مفاجئ على مصر، وتمكن المتآمرون من ضم رئيس هذه الفرقة إلى صفهم، لأن أخته إحدى نساء الحريم أطلعته على خيوط هذه المؤامرة، ولم تكتف "تى" وأعوانها بجمع المؤيدين، بل لجأوا إلى السحر، واستغلوه لإيذاء الملك وأعوانه [٣].

وأكدت الوثائق أن المؤامرة التي ترأستها الملكة "تى" فشلت في قتل الملك "رعمسيس الثالث"، وتم القبض على المتآمرين[٤]، وأصدر الملك أوامره بإقامة المحاكمة ومعاقبة المتورطين، وتألفت المحكمة من أربعة عشر عضوًا، معظمهم من رجال البلاط الملكي، وأصدرت المحكمة أحكامها المختلفة، حيث أشارت بردية "تورين" القضائية إلي صدور عقوبة جدع الأنف، وصلم الأذن، وعقوبة الإعدام، لرجال ونساء الحريم المشتركين في المؤامرة حيث يذكر النص:

---

(١) عبد الحليم نور الدين، **المرجع السابق**، صـ ٣٩.

(2) Yoyotte , J. and Sauneron , S ., **op. cit** ., p.107.

(٣) جاردنر، ألن، **مصر الفراعنة**، ترجمة نجيب ميخائيل إبراهيم ، مراجعة عبد المنعم أبو بكر، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٧٣، صـ صـ ٣١٩-٣٢٠.

(٤) إرمان أدولف، **مصر والحياة المصرية في العصور القديمة**، ترجمة عبد المنعم أبو بكر، مراجعة محرم كمال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٣، صـ ١٤٤.

"نساء ورجال بوابة الحريم الذين اتحدوا مع الرجال الذين دبروا المؤامرة هم الذين وضعوا أمام موظفي قاعة المحاكمة، وقد وجدوا مذنبين وجعلوا عقابهم يلحق بهم"(١).

كان من بين المحكوم عليهم بالإعدام كان الأمير "بنتاؤور"، أما مصير الملكة "تى" فقد أغفلت جميع الوثائق محاكمتها بعد الكشف عن مؤامرتها، وربما تكون قد انتحرت أو نفيت في أحد القصور الملكية(٢).

٢- الخيانة العظمى:

إذا كانت الجرائم المرتكبة ضد الأفراد قد شغلت المشرع المصري القديم، ودفعته إلى وضع قوانين لحماية مقدرات الوطن الواحد، فإن الجرائم المرتكبة في حق الوطن لا تُعرض فردًا معينًا للخطر أو تضعف سلطة شخص معين، بل الأمر أخطر لأنه يُعرض أمن الأمة كلها للخطر، وهو ما يعد بمثابة خيانة، ومن ثم فإن التعاون مع مستعمر ما هو بمثابة تعريض أمن الآلاف للخطر، ويستحق المحاكمة باسم الخيانة العظمى(٣).

ويظهر هذا السلوك عند "نيتيتس"(٤)، حيث ذُكر أنها كانت سببًا غير مباشر في احتلال الفرس لمصر، حيث تدور أحداث القصة أنه كانت هناك ابنة للملك " واح – إيب – رع" من الأسرة السادسة والعشرين، كانت على قدر كبير

(1) De Buck , A ., "The Judicial Papyrus of Turin**", JEA** 23,(1937),p.155.

(٢) أحمد فخري، **مصر الفرعونية**، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٣، صـ صـ ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) منال محمود محمد محمود، **المرجع السابق**، صـ ١٠٣.

(٤) "نيتيتس" : هي ابنه الملك " واح – إيب – رع" المشهور باسم " إبريس"، من عصر الأسرة السادسة والعشرين، وتعد من سيدات البيت المالك، ولم يستدل على أي ألقاب لهذه الأميرة:

Dodson, A. & D. Hilton ., **The Complete Royal Families of Ancient Egypt**, London , 2004, p. 245.

من الجمال، وهى الناجية الوحيدة من أسرتها، وعندما أرسل الملك الفارسي "قمبيز" إلى مصر ليطلب ابنة الملك "أحمس" للزواج منها وهو ما يبدو ظاهريًا، لكن "قمبيز" كان يرغب في أن يتخذها محظية له، ولأن الفرس كانوا يعتبرون برابرة في مصر، تردد "أحمس" في تقديم ابنته ردا على الطلب، وكذلك لم يستطع تجاهل طلب "قمبيز" خوفًا من بطشه، فخطر في ذهنه أن يرسل "نيتيتس" أخر من تبقى من أسرة "إبريس" الملكية، والتي حُرمت من والدها وسلطته عندما تولى "أحمس" السلطة، فأعدها وزينها بالذهب، وأرسلها إلى "قمبيز" على أنها ابنته، وعندما وقفت أمامه انتقمت من "أحمس" وأخبرت ملك فارس عن الخدعة التي كان "أحمس" حاول تنفيذها، حيث ذكرت: "**أرى أيها الملك، أنك لا تعرف أن أحمس قد خدعك إذ أخذني، واحتال على بالآمال الخلابة، وأرسلني إليك على أننى ابنته، ولكنني في الحقيقة ابنة أحمس الذى كان ملكه وسيده، فتمرد عليه أحمس هو وبقية المصريين وقتله**"، فلما سمع "قمبيز" هذا الكلام ثارت ثائرته، وكان على رأس جيوشه لغزو مصر [١].

ثالثًا: الجرائم الدينية

١- ممارسة السحر:

ظهر السحر في كل المجتمعات وليس فقط في مصر القديمة، وهو يعبر عن الإيمان المطلق بالقوى الخفية مع محاولة تسخيرها لجلب النفع أو درء الشر ولها أهداف دفاعية، وأحيانًا يكون للسحر أهداف معادية للآخرين[٢]، كان لدى بعض النساء معرفة كاملة بعلوم السحر والاتصال مع الأرواح والتنبؤ بالطوارئ

(١) ايفانز، أ.ج ، **هيرودوت مذاهب وشخصيات**، ترجمة أمين سلامة، مراجعة كمال الملاح، القاهرة، ٢٠٠٠، صـ صـ ١١٣-١١٤.

(٢) جورج بوزنر، **معجم الحضارة المصرية القديمة**، ترجمة أمين سلامة، مراجعه سيد توفيق، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ٢٠٠١، صـ صـ ١٨٧-١٨٨.

التي قد تحدث، ومع هذا النفوذ الواسع للسحرة، كان من الطبيعي أن يتغلغل السحر في معظم جوانب الحياة المختلفة، بما في ذلك المصالح الشخصية مثل جلب منفعة، أو دفع ضرر، أو كسب مودة حبيب، إذ لم يكن ذلك يخلو من أفعال السحر، وكان هناك اعتقاد بأن الساحر يكتسب القوة والسلطان على الشخص أو الشيء من خلال اسمه(١)، ويتضح هذا من خلال الكثير من النصوص، منها على سبيل المثال:

ما ورد في إحدى الأساطير المصرية أن الإلهة "إيزة" أرادت معرفة الاسم الخفي للإله "رع"، لأنها كانت تعتقد أن هذا سيعطيها قوة وتأثيرًا عظيمين في السماء والأرض، فدبرت له حيلة سحرية من خلال أخذ لعابه، وصنعت منه ثعبان حتى يلدغه، فيعطيها الاسم الخاص به حتى ترقية، فلما حدث ذلك ظهر يتألم مما حدث، ويظهر ذلك مدى الظلم الذى يلحق بالشخص الذي يتعرض للسحر، يذكر النص:-

"**لقد ألحق بي الضرر شيء مؤذى يشعر به قلبي ولا تراه عيني، ذلك الشيء لم تصنعه يدى، ولا أعرف أي يد تصنعه، وأننى لم أشعر بمثل هذا الألم طول حياتي، ويخيل إلى أنه لا يوجد مرض أشد من ذلك**"(٢).

ومن أشهر الرسائل الموجهة للموتى في مصر القديمة، رسالة كتبها زوج حزين إلى زوجته الراحلة، عثر على هذه الرسالة ملتصقة بتمثال من الخشب المغطى بالجص، وهو تمثال للزوجة المتوفاة، حيث يلعب التمثال هنا دور الوسيط الذى ينقل الرسالة إلى روح الزوجة في العالم الآخر، تحكى الرسالة أن الزوجان عاشًا في سعادة وهناء في مدينة "منف" في نهاية عصر الدولة الحديثة، ثم ماتت الزوجة نتيجة مرض خطير، وكان حزن الزوج على فراق زوجته حزنًا

(١) محمد فياض، **الأمومة والطفولة في مصر القديمة**، دار البستاني، القاهرة، ٢٠٠١، صـ صـ ٩٠-٩١ .

(٢) استيندرف ، **ديانة قدماء المصرين** ، ترجمة سليم حسن، دار البستاني، القاهرة، ٢٠٠٠، صـ ٧٣ .

شديدًا، وقضى ثمانية أشهر بجانب قبرها يبكى بلا انقطاع، ولا يكاد يدخل جوفه أي طعام أو شراب حتى تدهورت صحته، وقد مضت ثلاث سنوات ولم تنته أحزان الزوج، ثم بدأ يشعر أنها كانت تمارس تأثيرًا سلبيًا على حياته، وكأنها سحرت له حتى يظل أسيرًا لحبها، ففكر في إرسال رسالة احتجاج لها كتب فيها هذا النص: "**ما الذى فعلتيه بي فجعلني أسقط في هذه الحالة المؤلمة ؟ ما الذى فعلته لك كي تتسببي لي في كل هذا الحزن ؟ انى أوجه لك الاتهام من خلال هذه الرسالة وسيصلك اتهامي هذا في العالم الآخر وسيوجه لك أمام محكمة التاسوع وفيه القصة كاملة، ماذا فعلت حتى تفسدي حياتي وتتسببي لي في كل تلك الآلام!؟**"، ولم تذكر الرسالة ما الذى حل بكاتبها بعد ذلك، وعما اذا كانت المشكلة قد انتهت أم لا، ولكن الرسالة الطريفة تكشف عن سيكولوجي المصري القديم وأنه كان منفتحًا على جميع أبعاد الكون، بما فيها عالم الموتى(١)، كانت عقوبة ممارسة السحر هي الإعدام، حيث كان للقاضي الاختيار في طريقة اختيار التعذيب، وظهر ذلك في قصة اتهام زوجة الملك "أمازيس"، فلم تسلم من التعذيب عند اتهامها بممارسة الشعوذة(٢).

رابعًا: جرائم متنوعة

كانت هناك جرائم مختلفة قامت بعض النساء مصر القديمة بارتكاب أنواعًا منها: الرشوة (الرشوة الجنسية)، فقد رحب القضاة المكلفون بالتحقيق في مؤامرة اغتيال الملك "رعمسيس الثالث" بالتواطؤ مع المتآمرين، من خلال استمتاعهم بمجلس شراب مع نساء بعض المتآمرين للحيلولة دون إصدار الحكم ضدهم(٣)، وقد جاء ذلك بردية تورين القضائية: "**عندما ذهبت النساء وصلن في المكان الذي كان به القضاة هم تمتعوا بمجلس شراب معهن**"، حيث يفهم من

(١) كريستيان جاك ، **السحر والماورائيات في مصر القديمة** ، ترجمة صفاء محمد ، القاهرة ، ٢٠٢٢، صـ صـ ٨٨- ٨٩.

(٢) سمير أديب، **المرجع السابق** ، صـ ٧٥.

(3) Buck , A ., " The Judicial Papyrus of Turin", **JEA** 23,(1937),p.156.

النص أن بعض القضاة قد تقاعسوا عن أداء واجبهم وأهملوا فيه مقابل قضاء وقت للمتعة مع النساء المتهمات في تلك المؤامرة(١).

كما سجل الأدب المصري القديم علامات علي وجود الرشوة، سجلت أيضًا الأساطير المصرية الرشوة بين مجتمع المعبودات، ومن أشهر هذه الأساطير، أسطورة "إيزة" و "أوزير" و "ست" و "حور"، تروي الأسطورة أن المعبود "ست" الشرير قتل شقيقه المسالم المعبود "أوزير" وتولى وظيفته في حكم مصر، وبعد أن أحيا المعبود "رع" المعبود "أوزير" ليوم واحد أنجب من المعبودة "إيزة" ولدها المعبود "حور" الذي تشاجر مع عمه المعبود "ست" للانتقام لوالده، الذي أصبح فيما بعد معبود الموتى، وتمكن المعبود "حور" من استعادة حقه في وراثة الحكم بعد جلسات محاكمة لمجمع المعبودات مُنعت أمه "إيزة" من حضورها، فقامت المعبودة "إيزة" بتقديم رشوة إلى "النوتي" ليعبر بها إلى جزيرة الوسط حيث مكان انعقاد المجلس، وهذا نص حوارهما:

"قال لها ما الذى ستعطينه إياي حتى أعبر بك إلى جزيرة الوسط؟
قالت "إيزة" سأعطيك هذا الرغيف
عندئذ قال لها ماذا يكون رغيفك؟ هل لي أن اعبر بك إلى جزيرة الوسط،
على أنه قيل لي لا تعبر بأي امرأة ، من أجل r DbA (w) رغيف!
عندئذ قالت له سأعطيك الخاتم الذهبي الذى في يدى ، فقال لها أعطينى
الخاتم
الذهبي فأعطته إياه وعلى ذلك عبر بها إلى جزيرة الوسط" (٢).

(١) محمد الطاهر رضوان، "المخالفات القضائية في مصر القديمة"، **مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط**، جامعة الأزهر، العدد ٤١،(٢٠٢٢)، ص ١٩٨١.

(2) Gardiner, A . H ., **Late-Egyptian Stories**, Bruxelles , 1932, pp.43-44.

الخاتمة

- اشتملت الكثير من الجرائم الخاصة بالنساء على عقوبات قاسية جدًا، وكان ذلك متناسبًا مع طبيعة الحياة الاجتماعية في ذلك الوقت، بشكل يحقق الأمن والطمأنينة ويحد من حالة الانحلال والتراخي في المجتمع، وفي مقدمتها جريمة الزنا، ولم يعد انخراط النساء في الجريمة يقتصر على أنواع معينة من الجرائم.
- عدم التهاون بحق الجرائم الكبرى للمرأة باعتبارها عنصر أساسي في المجتمع، والتي قد تؤدي إلى نتائج خطيرة يأتي في مقدمتها انحلال الأسرة، إلى جانب ضرورة الحفاظ على حقوقها وتوفير الحماية الكافية لها في المجتمع.
- واجه المشرع المصري القديم الجرائم المختلفة، وفرض لها العقوبات وصلت إلى الموت في بعضها، حيث كان يستهدف من وراء هذا التشدد حماية أمن المجتمع وأخلاقه من الانهيار.
- عرفت الحضارة المصرية العقوبات البدنية والمالية، وإن كان تطبيقها قد تم بطريقة مختلفة وبدرجة أقل من الحضارات الأخرى؛ ويعزو ذلك إلى الخشية من المعبودات في العالم الآخر، وكذلك بدافع المنفعة العامة، وهو ما تميزت به الحضارة المصرية.
- تميز القضاء المصري بتبنيه لمبدأ العقوبة الشخصية بحيث لا يتم تنفيذها إلا على مرتكب الجريمة ويدل على ذلك تأجيل تنفيذ عقوبة المرأة الحامل حتى تضع مولودها.
- كان لتعدد الزوجات في البلاط الملكي أثره البالغ في الدور الذي لعبته الحريم الملكي في مجال الخلافة الملكية لأبنائها، مما كان له أكبر الأثر في التخطيط لتدبير المؤامرات على حياة الملوك.
- خضوع الزوجات المتآمرات على الحكم لمحاكم استثنائية مشكلة من رجال القضاء وضباط الجيش وبعض المخلصين من رجال القصر.

– تعددت الجرائم الاجتماعية التي تورطت فيها المرأة مقارنة بغيرها من الجرائم، كما أن هناك جرائم ذات طبيعة تتعلق بالمرأة.

قائمة الاختصارات

AJA : American Journal of Archaeology, Archaeological Institute of America , New York.

BIFAO: Bulleitn de I' Institut Français d' Archéologi Orientale, Le Caire.

JEA : Journal of Egyptian Archaeology. Egypt Exploration Society , London.

JESHO : Journal of the Economic and Social History of the Orient , Leyde.

JNES : Journal of Near Eastern Studies, dept. of Near Eastern Lang and Civilis., Univ. de Chicago Press.

NEA : Neue Entdeckungen der Archäologie , Bergisch Gladbach.

RB : Rev Bibl.

RdE : Revue d Egyptologie , Cairo.

RID : Rivista italiana del Dramma , Rome.

ZÄS : Zeitschrift für Ägyptische Sprache und Altertumskunde, Leipzig, Berlin.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية:

- إبراهيم على إبراهيم مصطفى، **صور الظلم ووسائل مجابهته في مصر القديمة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.
- أحمد أمين سليم ، "السجون في مصر الفرعونية"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الإسكندرية، المجلد ٣٩، (١٩٩٢)، صـ صـ ٢٢٩-٢٨٨.
- ـــــــــــ، **دراسات في حضارة الشرق الأدنى القديم**، الإسكندرية ، ١٩٩٢.
- ـــــــــــ ، سوزان عباس عبد اللطيف، **الجريمة والعقاب في الفكر المصري القديم** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- أحمد فخري، **مصر الفرعونية**، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٣.
- أنطون زكرى، **تحريض البغاء عند حكماء المصريين**، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٩٦.
- جيا فخرى عمر، "عقوبة الزنى في قوانين الشرق الأدنى القديم"، **مجلة دراسات في التاريخ والآثار**، العدد ٨٣، العراق،(٢٠٢٢)، صـ صـ ٥٥-٩٠.
- زيدان خلف هادي الموزاني، "دراسة في بعض الجرائم والعقوبات في بلاد الرافدين ومصر القديمة"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد ١٩، العراق،(٢٠١٥)، صـ صـ ٢٥٣-٢٩٨.
- سليم حسن، **الأدب المصري القديم**، الجزء السابع عشر، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ٢٠٠١.
- سمير أديب، "لمحات من الجريمة والعقاب في مصر القديمة"، **مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، العلوم الاجتماعية الإنسانية**، المجلد١، العدد٢،القاهرة،(٢٠٢١)، صـ صـ ٩١-١٥٦.

- عبد الحليم نور الدين، **دور المرأة في المجتمع المصري القديم**، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة.
- ـــــــــــــ، **المرأة في مصر القديمة**، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة ، ٢٠٠٨.
- عبد الرحيم صدقي، **القانون الجنائي عند الفراعنة** ، القاهرة، ١٩٩٨ .
- محرم كمال، " الأسرة والحياة المنزلية"، **تاريخ الحضارة المصرية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣، صـ صـ ١٣٣– ١٥٢.
- محمد الطاهر رضوان، "المخالفات القضائية في مصر القديمة"، **مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط**، جامعة الأزهر، العدد ٤١،(٢٠٢٢)، ص ١٩٦٩– ٢٠١٤.
- محمد فياض ، **فن الولادة في مصر القديمة**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥.
- ـــــــــــــ، **الأمومة والطفولة في مصر القديمة**، دار البستاني، القاهرة، ٢٠٠١.
- منال محمود محمد محمود، **الجريمة والعقاب في مصر القديمة**، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، ٢٠٠٣.

ثانيًا: المراجع المترجمة إلى العربية:

- إرمان أدولف، **مصر والحياة المصرية في العصور القديمة**، ترجمة عبد المنعم أبو بكر، مراجعة محرم كمال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٣.
- استيندرف، **ديانة قدماء المصرين**، ترجمة سليم حسن، دار البستاني، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ايفانز، أ.ج ، **هيرودوت مذاهب وشخصيات**، ترجمة أمين سلامة، مراجعة كمال الملاح، القاهرة، ٢٠٠٠.
- بيير مونتيه، **الحياة اليومية في عصر الرعامسة**، ترجمة عزيز مرقس منصور، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٧.

- جاردنر، ألن، **مصر الفراعنة**، ترجمة نجيب ميخائيل إبراهيم ، مراجعة عبد المنعم أبو بكر، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٧٣.
- جورج بوزنر، **معجم الحضارة المصرية القديمة**، ترجمة أمين سلامة، مراجعه سيد توفيق، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ٢٠٠١.
- جيميز ت ج، **الحياة أيام الفراعنة مشاهد من الحياة في مصر القديمة** ، ترجمة أحمد زهير أمين، مراجعة محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٩٧.
- رايفشتال اليزابث، **طيبة في عهد أمنحوتب الثالث**، مؤسسة فرنكلين، بيروت ، ١٩٦٧.
- فويشت، إريكا، **الطفل في مصر القديمة مكانة الطفل في الأسرة والمجتمع من خلال نصوص وصور مصرية قديمة**، ترجمة مصطفى عبد الباسط، مراجعة محمد إبراهيم بكر، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٩.
- فيرنوس باسكال ، **الجريمة في مصر القديمة**، ترجمة أحمد حسنى البشارى، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٩.
- كتشن أ كنت ، **رمسيس الثاني فرعون المجد والانتصار**، ترجمة أحمد زهير أمين، مراجعة محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٩٧.
- كريستيان جاك، **السحر والماورائيات في مصر القديمة**، ترجمة صفاء محمد، القاهرة،٢٠٢٢.
- نبلكور كريستيان ديروش، **المرأة الفرعونية**، ترجمة فاطمة عبد الله محمود، مراجعة محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة، القاهرة ، ١٩٩٥.
- وليم نظير، **المرأة في تاريخ مصر القديم** ، وكالة الصحافة العربية ، القاهرة، ٢٠١٨.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

- Allam , S., **Hieratische Ostraka und Papyri aus der Ramessidenzeit** , 1973.
- ———— ., "Egyptian Law Court in Pharaonic and Hellenistic Times", **JEA** 77, (1991), pp.109-127.
- Bedell , E. D., **Criminal Law in The Egyptian Ramesside Period** , Michigan , U.S.A , 1973.
- Bluche, F., "La Peine de Mort das L'Egypt Ptolemaique", **RIDA** 22, (1975), pp. 143-175.
- Broghouts , J. F., " Monthu and Matrimonial Squabbles", **RdE** 33, (1981) , pp. 11-22.
- Buck , A., " The Judicial Papyrus of Turin", **JEA** 23,(1937),pp.152-164.
- Budge, W., **The Book of The Dead II**, London, 1975.
- Capart , J., **Esquisse d'une histoire du droit pénal égyptien**, Extrait de la Revue de l'Université de Bruxelles , 1900.
- Černý, J., "Restitution of, and Penalty Attaching to, Stolen Property in Ramesside Times ", **JEA** 23,(1937), pp.186-189.
- ———— ., **Late Ramesside Letters** , Bruxelles , 1939.
- ————., & Gardiner , A. H., **Hieratic Ostraca I**, Oxford , 1957.
- Dagallier , J ., **Les institutions judiciaire de L'Égypte Ancienne**, Paris , 1914.
- De Buck, A., "The Judicial Papyrus of Turin", **JEA** 23,(1937),pp.152-164.
- Erman , A ., **Die Marchen des Papyrus Westcar** , Berlin, 1890.
- Eyre, C. J., "Crime and Adultery in Ancient Egypt", **JEA** 70,(1984),pp. 92-105.

- Galpaz-Feller , P., " Private Lives and Public Censure: Adultery in Ancient Egypt and Biblical Israel", **NEA** 67,(2004),pp.152-161.
- Gardiner, A . H ., **Late-Egyptian Stories**, Bruxelles , 1932.
- ————., **Hieratic papyri in The British Museum I**, London, 1935.
- ———— ., **Ramesside Administrative Documents** , 1948.
- Glanville, S. R. K ., **Catalogue of Demotic Papyri in The British Museum**, **The Instructions of aonkhsheshonq II**, London ,1955.
- Griffith , Ll., "The Millingen Papyrus (Teaching of Amenemhat). With note on The Compounds formed with Substantivised n", **ZÄS** 34, (1896), pp.35-51.
- Hayes, W. C., "A Papyrus of The Late Middle kingdom in The Brooklyn Musum ", **AJA** 60, (1956), pp. 64 – 93.
- Janssen , J ., **Two Personalities in Gleanings from Deir El- Medina**, Leiden, 1982.
- James, T. G. H., **Pharaoh`s People** : **scenes from life in Imperial Egypt** Oxford, 1985.
- Johnson , J., **The Legal Status of Woman in Ancient Egypt** , New York, 1996.
- Kornfeld , W ., "L'Adultere dans l'Orient Antique", **RB** 57, (1950), pp.92-109.
- Lichthiem , M ., **Ancient Egyptian Literature II** , **The New Kingdom,** University of California Press , 1976.
- Lorton , D., "The Treatment of Criminals in Ancient Egypt Through The New Kingdom" , **JESHO** 20, (1977), pp.2-64.
- Med Dowell , A ., **Village Life in Ancient Egypt**, Oxford, 1999.
- Montet , P., **Lives of The Pharaohs** , London , 1968.

- Morte , A ., **Legypte Pharaonique , dans Hanotanex Histoier de La Nation II**, Paris , 1932.
- Parkinson, R. B ., **The Tale of Sinuhe and other Ancient Egyptian Poems 1940 – 1640 BC**, Oxford , 1998.
- Pinch, G ., "Private Life in Ancient Egypt" , **Civilizations of Ancient Near East** 3, edited by J, Sasson, New York: Charles Scribner's Sons, 1995, pp.363-381.
- Reeves , C., **Egyptian Medicine** , shire Egyptology,1992.
- Robins , G ., **Woman in Ancient Egypt**, Cambridge, MA: Harvard University, 1993.
- Simpson , W., **The Literature of Ancient Egypt**, London , 1972.
- Thonissen , J., **Etudes sur L,Histoire du Droit Criminel des Peuples Anciens, Inde Brahmanique Egypt**, Judee, Paris 1869.
-Toivari , J ., "Man Versus Woman: interpersonal Disputes in The Workmen`s Community of Deir El-Medina", **JESHO** 40, (1997),pp. 153-173.
- White , J. E ., Ancient Egypt, its Culture and History, II, London, 1970.
- Yoyotte , J. and Sauneron , S ., " Le Texte hiératique Rifaud", **BIFAO** 50, (1952), pp.107-117.